النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

• العدد: 378

من 6 إلى12 أكتوبر 2020

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

طبيعة الصراع الدولي بين الأقطاب وواقع الشعوب

كلمة العدد

تحديات الصراع الطبقي في المغرب

يعرف الصراع الطبقي في المغرب احتداما وتوسعا ملحوظين منذ اندلاع حركة عشرين فبراير سنة 2011. ويتخذ هذا الصراع مظاهر وأشكالا مرئية وأخرى مستترة. فمن جهة هناك الحرب الطبقية التي تشنها الكتلة الطبقية السائدة ضد الطبقة العمالة والجماهير الشعبية على كافة المستويات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية .

في التحدي السياسي التنظيمي أو تحدي القيادة السياسية

تبقى مهمة بناء التنظيم الذاتي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية مسألة أساسية لأنها تمكنها من خوض الصراع بكيفية جماعية منظمة عبر فرز قياداتها الميدانية وبرامج نضالها الهادفة. وتستطيع عبر تجاربها وممارساتها في معمعان هذا الصراع اكتساب الخبرات وتطوير وعيها بما يفتح أمامها أفاقا أفضل للنجاح في معاركها وتحقيق أهدافها .

إلا أن أفق هذه الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، مهما بلغت قوتها وامتدادها الجغرافي والزمني، يبقى محدودا وغير واضح إذا لم يرتبط بأفق سياسي واضح يكون بمثابة البوصلة وهو بالنسبة لنا أفق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. ولعل تجربة الحراكات الشعبية كحراك الريف خير دليل لتأكيد ذلك. وهذا الأفق السياسي لا يمكن أن تبلوره سوى قيادة سياسية ثورية. هذه القيادة الثورية ليست سوى الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، والذي يناضل النهج الديمقراطي من أجل توفير شروط الإعلان عنه في مؤتمره الوطني الخامس في الصيف المقبل، إلى جانب كل الماركسيين والماركسيات المؤمنين بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة.

التحدي النقابي

إن النضال النقابي، ومن خلال واقعه المعتل، يعاني من الضعف والتشتت وهيمنة البيروقراطيات على أجهزته القيادية للنقابات، والتي توجه هذا النضال وفق مصالحها وبمنطق التوافق الطبقي الذي ما هو في نهاية المطاف سوى سياسة العمالة الطبقية للبرجوازية التبعية السائدة، ضدا على مصالح الطبقة العاملة. وقد برزت أهمية الانكباب الجدي على معالجة الموضوع على الخصوص أمام تنامي النضالات العمالية، سواء المؤطرة نقابيا أو العفوية غير المؤطرة في مواجهة هجوم الباطرونا المدعمة من طرف النظام المخزني، وأمام صمت وعجز القيادات النقابية في التصدي للهجوم الطبقي المخزني على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة في ظل حالة الطوارئ الصحية والتداعيات المأساوية لأزمة كورونا على أحوالها المعيشية وأحوال الجماهير الشعبية.

هذا الواقع يطرح على القوى اليسارية، والماركسية منها على الخصوص، والقوى الديمقراطية النقابية تحديات كبيرة مرتبطة بكيفية إعادة الروح النضالية والمصداقية للنضال النقابي العمالي الوحدوي، وتخليصه مما علق به وأنهكه من بيروقراطية وانتهازية ووصولية وفساد ومخزنة وغيرها. ولعل من أبرز المهام/التحديات المطروحة على عاتق هذه القوى:

- التوجه نحو الارتباط والتواصل مع العمال/ات،إما مباشرة في مواقع تواجدهم/ن في الأحياء الصناعية والسكنية وهذا هو الأساسي والذي يجب على المناضلين/ات الماركسيين/ات إعطاءه الأهمية القصوى في نضالهم/ن اليومي، أو بطريقة غير مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمجموعات الرقمية لنشر الوعي النقابي والسياسي وسطهم/ن وهذا مكمل للأول وداعم له نظرا لما يوفره من إمكانيات هامة للتواصل السريع واليومي مع العمال/ات وخاصة الشباب منهم/ن بحكم تمكنهم وانخراطهم الكثيف في التواصل الرقمي.

وفي هذا الإطار يشكل التضامن الميداني ودعم النضالات العمالية في مختلف المواقع والقطاعات سياسيا وإعلاميا وماديا مدخلا أساسيا لتسهيل عملية الارتباط والتواصل مع العمال/ات وكسب ثقتهم/ن، وبالتالي الانصهار معهم/ن ومن موقعهم/ن في الصراع الطبقي ضد الأعداء الطبقيين.

- بلورة تيار نقابي ديمقراطي وحدوي واسع داخل الحقل النقابي لتجاوز واقع التشتت والارتباك والصراعات المجانية الهامشية والذاتية وسط النقابيين اليساريين. تيار يقوم على مبادئ الوحدة والديمقراطية والتضامن والتقدمية، يوجهه شعار خدمة مصالح الطبقة العاملة ومواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني التبعي. ويناضل من أجل تخليص النضال النقابي من البيروقراطية، وإعطاءه بعدا طبقيا عماليا ديمقراطيا وتقدميا، يقطع مع التشتت والانقسام والفئوية والانتهازية والإلحاقية الحزبية.

- القيام بحملات وسط الطبقة العاملة لحث وتشجيع العمال/ات على التنقيب وتسهيل عملية التحاقهم/ن بالإطارات النقابية المناضلة، متى توفرت شروط ذلك، ومنها على الخصوص اقتناعهم/ن بضرورة تكوين نقابتهم/ن ووحدة صفهم/هن وتوجيههم/ن في ذلك، بناءا على مدى توفر الشروط الذاتية والموضوعية لذلك. ومرافقتهم/ن لتبديد العقبات التي قد تعترضهم/ن في عملية التنقيب وبلورة برامج تكوينية لفائدتهم/هن، لاكتساب الوعي بأوليات العمل النقابي وخاصة على مستوى التنظيم وصياغة المطالب وتقنيات الحوار وتدبير المعارك. ونشر قيم التضامن والتعاون والوحدة وسطهم/ن.

إن معالجة هذين التحديين السياسي والنقابي اللذين تواجههما الحركة العمالية والجماهيرية لن تتم إلا في إطار تصور علمي جدلي يربط بين ما هو سياسي ونقابي في سيرورة التغيير الثوري بقيادة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين للقضاء على الرأسمالية التبعية والنظام المخزني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي الذي يمهد الطريق للاشتراكية. ■

ضيف العدد:

عبد العزيز مسعودي

ليس للعنف فقط جانبه العسكري. فحرمان الشعوب من مواردها الطبيعية، والمديونية، والحرمان من الحقوق الأساسية، ولا سيما الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية، وخوصصة الموارد الأساسية مثل المياه، وتدمير البيئات الطبيعة مثل الغابات (...) تشكل كلها ذلك العنف المنهجي المتأصل في الرأسمالية العالمية ومصدرا من مصادر معاناة الشعوب المضطهدة.

النضال الوحدوي للتصدي للمخزن والرأسمالية المتوحشة 2

دولة اللوبيات 6

التنظيمات الجماهيرية عند الحزب الشيوعي السوداني والنهج الديمقراطي 10

حوار مع رئيسة "رابطة جين النسائية" بسوريا 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

في بيان اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

«النضال الوحدوي العمالي النقابي والشعبي، سبيلنا للتصدي للمخزن والرأسمالية المتوحشة»

عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعا عن بعد في ظل الحجر الصحي يوم الاحد 27 شتنبر 2020، تحث شعار: "النضال الوحدوي العمالي النقابي والشعبي، سبيلنا للتصدي للمخزن والرأسمالية المتوحشة". وبعد عرض الكتابة الوطنية للتقرير السياسي والذي تطرق إلى خطورة الوضع الدولي والمحلي جراء تزايد عدد الوفيات والمصابين بوباء كورونا وعجز النظام الرأسمالي وأذنابه من الدول التبعية على محاصرته ومحاولة استغلال الوباء لتمرير مخططات رجعية تراجعية مجحفة في حق شعوب العالم وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتحميل مسؤولية تفاشي الجائحة بالمغرب للمواطنات والمواطنين في غياب وسائل التعقيم والوقاية والتحاليل المخبرية، تداولت اللجنة الوطنية موضوع برنامجها في المرحلة المقبلة وخاصة الاستمرار في حملة التهييئ والاعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وأصدرت البيان التالي:

أولا: على المستوى الدولي

يتميز الوضع بفشل المنظومة الرأسمالية في تدبير أزمتها البنيوية وفي مواجهة آثار وانعكاسات جائحة كورونا بسبب طبيعتها المبنية على الجشع والتي تفضل الأرباح على حساب الأرواح وعلى تبضيع وتسليع الصحة والتعليم وكافة الخدمات العمومية، وبالتغول والعدوانية الهمجية الوحشية للإمبريالية الأمريكية والتي تستعمل كل الوسائل لمحاصرة الشعوب المتحررة من هيمنتها (فينزويلا وكوبا وايران نموذجا)، أو تسعى إلى بسط نفوذها وقوتها العسكرية للسيطرة على خيرات الشعوب ومواردها الطبيعية والبشرية والاقتصادية والمالية والعلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى اصرارها على تدشين حرب باردة ضد الصين وتصعيد سباق التسلح وإذكاء الحروب في كل بقاع العالم، وما ينجم عن ذلك من مآسي إنسانية ومن تدمير للطبيعة، وبدعمها للكيان الصهيوني وللأنظمة الرجعية التبعية المستبدة ضدا على تحرر شعوبها من وطأة الاستعمار والاستغلال والتخلف.

ثانيا: على المستوى الإفريقي

يتميز الوضع بالهشاشة الاقتصادية والسياسية والتبعية لإمبرياليات متعددة، فنسبة النمو الاقتصادي لا تعكس تطور اقتصاديات هذه البلدان نظرا لاعتمادها على تصدير المواد الخام الأساسية كالبترول والأورانيوم، وتعاني شعوبها من وطئة أنظمة سلطوية وتبعية ومن انقلابات عسكرية مدعومة من طرف الإمبريالية ومن الفقر المدقع والسكن غير اللائق وضعف البنية التحتية المتعلقة بالطرق والمسالك والماء الشروب والصرف الصحي،

ثالثا: على مستوى المنطقة العربية والمغاربية

لازالت الصيرورات الثورية مستمرة في لبنان والسودان والجزائر من أجل اسقاط الأنظمة العسكرية الاستبدادية الجاثمة وابعاد أفول الحكم السابقة المتورطة في الفساد ومن أجل إقرار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكرامة الانسان في أفق بناء مجتمع ينتفي فيه الاستغلال ويضمن حقوق الانسان في شموليتها كما هي متعارف عليها دوليا. وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فالكيان الصهيوني عازم على استكمال مسلسل الاستعمار وبناء المستوطنات وجدار العزل العنصري وتهويد القدس وضم الضفة وغور الأردن والمستوطنات وهدر الدور وحصار غزة واعتبار القدس عاصمة له، وإصدار قانون الأبارتهايد وتمرير ما سمي بصفقة القرن للإمبريالية الأمريكية الفاشية وتقتيل الشعب الفلسطيني الأعزل والزج بالمئات من أبنائه وأطفاله في المعتقلات وتجويعه والنيل من عائلات الأسرى والشهداء والقضاء نهائيا على أية إمكانية لبناء دولة فلسطين بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، وفي تجاهل تام للقرارات الدولية ذات الصلة وفي زمن الانحطاط وعلى مرأى ومسمع الأنظمة العربية الخائنة والمهرولة نحو التطبيع ضدا على مواقف شعوبها الثابتة والتي كانت ولا زالت تدعم القضية الفلسطينية.

رابعا: على المستوى الوطني

فيتميز الوضع بانتشار غير مسبوق للوباء وسقوط وإصابة آلاف الضحايا في غياب شبه تام للدولة المخزنية وتملصها من مسؤوليتها في مواجهة الآفة وإجراء الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية لدى المخالطين وتعميمها ضمانا لحماية المواطنات والمواطنين، حيث اقتصرت مهمتها في تأكيد الإجراءات الاحترازية وعزل الأحياء والمدن كالدار البيضاء وسلا والقنيطرة وأكادير والمحمدية...

وتسعى الدولة إلى فرض الدخول المدرسي والجامعي في ظروف تهدد حياة وصحة العاملين بالقطاع والتلاميذ والطلبة وبتكريس التعليم عن بعد والذي لا يمكنه تعويض التعليم الحضوري في غياب الشروط المصاحبة له عبر تمكين التلاميذ والطلبة والأساتذة من الوسائل اللوجستيكية من حواسيب نقالة وصبيب مجاني بالألياف البصرية لفائدة الطلبة والتلاميذ أساسا والتخفيض من ثمن اقتنائها خاصة بالنسبة للمنحدرين من الفئات الشعبية الكادحة والبوادي المهمشة.

لقد عرت جائحة كوفيد19-، حقيقة سياسة المخزن في إمعانه في خصخصة قطاعي الصحة والتعليم بفتحه على المضاربات المالية لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي الطفيلي، وهذا في حد ذاته يعتبر استهتارا بحياة وصحة المواطنات والمواطنين وتكريسا للطبقية في التعليم وضربا لمبدأ تكافؤ الفرص وللحق في التعليم للجميع.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فيتميز الوضع باستمرار تطبيق النظام الرأسمالي الاحتكاري التبعي للدولة المخزنية استجابة لإملاءات الدوائر الامبريالية باعتماد سياسة التقشف واللجوء إلي المزيد من الديون الخارجية التي تثقل كاهل الشعب المغربي، وباعتماد قانون المالية التعديلي الذي لا يختلف عن قوانين المالية السابقة رغم الجائحة، عوض إقرار قانون مالي جديد يستجيب لمطالب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ويضمن حق المواطنات في الكرامة والعدالة الاجتماعية وهذا في حد ذاته يبين بالملموس العداء الذي تكنه الطبقات السائدة ضد كادحي شعبنا وإرادتها بتعميق الهشاشة والفقر المهول وتملص الدولة من مسؤوليتها في توفير الأمن الغذائي والصحي، واستمرار جرائمها الاقتصادية والاجتماعية في تشريد وتسريح العاملات والعمال وعدم تأدية أجورهم وتعويضهم عن البطالة وتعميم التغطية الصحية والضمان الاجتماعي في القطاع غير المهيكل واستفادته من دعم الدولة، بالرغم من هزالته ومحدوديته أثناء الحجر الصحي الشامل.

على المستوى السياسي، فإن طبيعة النظام المخزني تتمثل في مركزة القرار السياسي وانخفات دور الحكومة في التنفيذ والارتجال وسوء التدبير وغياب المبادرات الاستباقية المرتكزة على البحث العلمي والدراسات الأكاديمية المستقلة، وفي تعزيز المقاربة المخزنية القمعية لإخماد صوت الجماهير الشعبية في الريف وجرادة وزاكورة ووطاط الحاج وبني تجيت وعمال المناجم بمنطقة درعة-تافيلالت وعموم بؤر نضال شعبنا وفي مقدمتها نضال الطبقة العاملة واستغلال الجائحة لتمرير قوانين تراجعية في مجال الحق في التعبير عن الرأي والحق في الإضراب والاحتجاج، كقانون تكبيل الأفواه وقانون النقابات وقانون الاضراب وتعديل مدونة الشغل لصالح الباطرونا.

أمام هذه الأوضاع، فإن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي:

تتقدم بتعازيها الحارة إلى ضحايا جائحة كورونا وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين، وتحيي عاليا العاملين بقطاع الصحة المرابطين في الصفوف الأمامية في مواجهة الوباء، وتشد على أيادي نساء ورجال التعليم ودورهم في القيام بمهامهم في هذه الظروف الصعبة ، وتشيد بمجهودات الفلاحين والعمال الزراعين ضمانا لتوفير الغداء لشعبنا؛ وتدعو عموم المواطنات والمواطنين إلى الالتزام بالاحترازات الوقائية وتحمل الدولة مسؤولية تفاقم الوباء وتطالبها بتوزيع الكمامات وتعميم التحاليل مجانا وتجهيز المستشفيات بما في ذلك المستشفيات الميدانية وتوفير أجهزة التنفس وضم القطاع الخاص ووضعه رهن إشارتها، كما تطالب بتعميم واستئناف الدعم لسائر الفئات المحتاجة؛

تثمن نضالات كافة عضوات وأعضاء النهج الديمقراطي إلى جانب الجماهير الشعبية والطبقة العاملة وعموم الكادحين، وتناشد القوى الحية وعموم المناضلات والمناضلين من أجل التنسيق في افق بناء الجبهة العريضة للتخلص من المخزن وبناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهير للتصدي للهجوم المخزني وصون المكتسبات والحقوق والحريات من أجل إقرار الكرامة والحرية والمساواة والعدالة ومواجهة السياسات الهادفة إلى تعميق الفقر والهشاشة والتهميش وتفعيل الجبهة الاجتماعية وطنيا ومحليا؛

تعبر عن مساندتها لنضالات جماهير الجهات والأقاليم المهمشة تاريخيا والتي تعاني اليوم من أزمة الماء والآثار الكارثية للجفاف وعن تضامنها مع الفئات التي اكتوت بغلاء فواتير الماء والكهرباء وتدعو إلى مراجعتها طبقا للاستهلاك الحقيقي؛

تدين وبشدة سياسة الدولة المخزنية وحكومتها الرجعية الهادفة إلى تمرير مشاريعها التراجعية واستغلال ظروف الحجر الصحي للهجوم على حقوق الطبقة العاملة، والمغامرة بأرواحها في مجموعة من القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها لتحقيق المزيد من الأرباح للرأسمالية المتوحشة وللبرجوازية المحلية الهجينة؛

تناشد كافة القوى الديمقراطية والحية، السياسية والنقابية والأكاديمية والجمعوية والمجتمعية، لصياغة وتفعيل استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة وتجاوز

لا بديل عن المقاومة الشعبية

نتمة بيان اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

الجائحة وبلورة تصور وحدوي لما بعدها، وذلك على أساس برنامج حد أدنى مشترك، يمكن من مواجهة السياسات الطبقية القادمة التي ستحاول الانتقال من الحجر الصحي الى الحجر السياسي على الشعب المغربي وقواه المناضلة؛

تدعو المركزيات النقابية الأساسية إلى ربط القول بالفعل وتحمل مسؤولياتها في الإنصات لمعاناة الطبقة العاملة والدفاع عن مصالح ومكتسبات الشغيلة والالتحام بالحركات الاحتجاجية المتنوعة والانخراط في النضال العام الوحدوي ضد الاستبداد والفساد والرأسمالية المتوحشة ومن أجل الديمقراطية؛ كما تؤكد اللجنة الوطنية على ضرورة الوحدة النضالية للحركة العمالية، في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة، للتصدي للعدوان الشرس وغير المسبوق على مكتسبات وحقوق الشغيلة؛

تطالب بإلغاء القوانين وبسحب كل المشاريع التي تعصف بالحقوق والحريات بما فيها مشروع قانون توزيع الأراضي الفلاحية والقوانين الهادفة إلى تصفية الوظيفة العمومية والاستقرار في العمل والاجهاز على الحق في الاضراب والعمل النقابي وعلى المرافق العمومية الحيوية وخصخصتها، خاصة منها الصحة والتعليم والسكن والنقل السككي والفوسفاط...

تطالب بأطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات في حقهم وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف وجرادة ومحاميد الغزلان وبني تجيت والتفاوض معهم على أرضية تحقيق مطالبهم المشروعة، وكذا معتقلي حرية الرأي والتعبير وضمنهم الصحافيين عمر الراضي وسليمان الريسوني وباقي المعتقلين على خلفية القضايا الاجتماعية، والتخفيف من اكتظاظ السجون للحد من انتشار وتفشي الوباء بالمؤسسات السجنية؛

تؤكد اللجنة الوطنية أنه لا خلاص للعالم في ظل هيمنة الرأسمالية المتوحشة وسياساتها النيوليبرالية في غياب تنظيم وتوحيد القوى المناهضة للإمبريالية دوليا، كما تثمن المبادرة الوحدوية للنهج الديمقراطي في سعيه لتجميع القوى المناهضة لثالوث الامبريالية والصهيونية والرجعية على المستوى الاقليمي والدولي، خاصة في ظل اجتياح الأوبئة وتصاعد جشع الاستغلال وإذكاء الحروب وتدمير البيئة وتهديد السلم العالمي ونهب خيرات الشعوب ضدا على حقها في التحرر وتقرير مصيرها السياسي والاقتصادي؛

تندد اللجنة الوطنية بالحصار المفروض على الشعوب في فلسطين واليمن وفنزويلا وكوبا وإيران وبالتكالب الامبريالي الرجعي على وحدة الشعب الليبي بتواطؤ النظام السعودي والتركي، وتجدد دعمها لكافة الشعوب التواقة للانعتاق والحرية والتحرر من الامبريالية والاستغلال وللنضال الشعبي المتعاظم ضد التمييز العنصري في أمريكا، وتعلن تضامنها مع الشعب اليمني في كفاحه المتواصل ضد العدوان السعودي الاماراتي المدعوم من طرف الامبريالية والصهيونية؛

تحيي عاليا صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني أمام غطرسة الاحتلال الصهيوني ونضال الأسرى الفلسطينيين وأسرهم، وتعلن دعمها وتضامنها معهم حتى التحرير وطرد الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، كما تشيد اللجنة الوطنية بمجهودات الهيآت الديمقراطية في تضامنها مع القضية الفلسطينية، وتدعو القوى الحية ببلادنا إلى ضرورة توحيد وتصعيد النضال من أجل تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

في الأخير، لا يفوت اللجنة الوطنية توجيه نداء حار لمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي وأنصار الطبقة العاملة ومشروعها الاشتراكي من أجل مضاعفة الجهود للالتحام بنضالاتها ونضالات عموم الفئات الكادحة ومواصلة الحملة التواصلية معها وحثها على بناء حزبها السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.■

اللجنة الوطنية في 27 شتنبر 2020

الجبهة الاجتماعية تدعو للنضال الوحدوي لإسقاط القوانين التراجعية وتخلد اليوم العالمي للقضاء على الفقر 17 أكتوبر بتنظيم وقفات

اجتمعت لجنة المتابعة للجبهة الاجتماعية يوم الخميس 1 أكتوبر 2020، وتداولت في مستجدات الأوضاع في بلادنا والمتسمة بما يلي:

- تفشي الوباء وتفاقم البطالة والهشاشة والفقر (5،5 مليون عائلة تطالب بالدعم المادي) واستغلال الجائحة لتسريح العمال (ازيد من 625 الف عامل.ة)

- هجرة كبيرة من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي، بسبب جشع باطرونا التعليم الخصوصي وضعف جودته ورغبة جميع الأسر في التعليم الحضوري.

- تكريس الفوارق والقهر الاجتماعي من خلال توجهات مشروع قانون المالية الذي يواصل سياسة التقشف وتحميل الشغيلة وعموم الجماهير الشعبية تبعات السياسات الرسمية (السعي لرفع نسبة الاقتطاع الى 39 في المائة لتغطية اختلالات الصندوق المغربي التقاعد) مقابل دعم الرأسمال بمختلف الأشكال والامتيازات (دعم المقاولات ب 100 مليار درهم)

- الاستفراد بتنزيل قوانين تراجعية تخرق بشكل سافر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ودون إشراك النقابات:

+ قانون النقابات لتكريس التحكم وضبط النقابات وتهميش العمل النقابي

+ مراجعة مدونة الشغل على علاتها في اتجاه تسهيل استغلال الطبقة العاملة وتشريدها تحت يافطة مرونة الشغل،

+ قانون الإضراب، وهو الحلقة الأخطر، الذي يكبل ممارسة حق الإضراب لدرجة منعه من الناحية العملية، مجردا بذلك الطبقة العاملة وعموم الشغيلة من سلاحها في الكفاح من أجل صون مكتسباتها وانتزاع أبسط حقوقها والدفاع عن نفسها ضد جشع الرأسمال.

وبناء على ما سبق، فإن لجنة المتابعة للجبهة الاجتماعية المغربية:

1 - تدعو، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر، السبت 17 أكتوبر ، إلى تنظيم وقفات محلية في كل المناطق إضافة إلى وقفة مركزية بالرباط.

2 - تندد بكل مشاريع القوانين التراجعية التي يتم تنزيلها وعلى رأسها مشروع قانون الإضراب، وتدعو إلى العمل الوحدوي لإسقاط هذه المشاريع الرجعية.

3 - تحيي الشغيلة التعليمية، بمناسبة 5 أكتوبر، اليوم العالمي للمدرس، وتشيد بالوحدة النضالية الميدانية، بين النقابة الوطنية للتعليم/الكدش

والجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي، وبالمعركة النضالية الوحدوية ليوم 5 أكتوبر بشكل خاص وتدعو إلى إنجاحها.

4 - توجه نداء حارا إلى الفروع المحلية للجبهة الاجتماعية لأخذ المبادرة بتبني مطالب المواطنات والمواطنين والعمل رفع التحديات المطروحة وعلى رأسها انجاح محطة 17 أكتوبر.

5 - تندد بسياسة القمع والاعتقال وتطالب بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وبني تجيت وجرادة وكافة المعتقلين السياسيين وتتضامن مع أمهاتهم وذويهم وتساند مطالبهم المشروعة.

6 - تؤكد على مطلب، جميع الهيآت المغربية المناهضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، بإصدار قانون تجريم التطبيع.■

سلا

النهج الديمقراطي يتضامن مع سكان دواوير لبراهمة بسلا

قام وفد من الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بسلا بزيارة لبعض الدواوير بمنطقة لبراهمة في جماعة بوقنادل لمعاينة العديد من البيوت التي أقدمت السلطات المخزنية على هدمها بدعوى أنها مبنية فوق الملك العمومي. ففي ظل عز أزمة وباء كورونا، اقتحمت السلطات المخزنية معززة بالعديد من القوات المساعدة هذه الدواوير لتقوم بعمليات هدم المنازل والتنكيل بساكنة الدواوير التي تحتج على هذا السلوك اللا إنساني. فلقد تمت معاينة بعض النساء المعنفات من طرف القوات المساعدة، حيث آثار الكدمات بادية على أجسامهن. وقد صرحوا للوفد أن عملية الهدم تمت على أثاث وأغراض الأسر دون أن تعطى لهم حتى المهلة لإخلاء منازلهم. ولقد وقف الوفد على حجم الضياع الذي تم إلحاقه بالأسر التي تم هدم منازلها حيث أصبحوا عرضة للتشرد، وهم الآن تحت خيام بلاستيكية لن تقيهم حرارة الشمس ولا برودة الليل أو تهاطل الأمطار المحتملة خلال هذا الفصل. وقد خلقت هذه العمليات جوا من الرعب لدى ساكنة الدواوير التي تعيش ترقبا مستمرا لقدوم السلطات والقوات المساعدة لإتمام عملية هدم ما تبقى من المنازل. فالعشرات من الأسر بأطفالهم وشيوخهم ومرضاهم، أصبحوا بين عشية وضحاها يعيشون ظروفا لا إنسانية، بحيث يتكدسون في خيام بدون أبسط المرافق الصحية. وهذه الدواوير تسكنها العديد من الأسر المفقرة التي تكد لتتدبر قوتها اليومي بصعوبة بالغة. وقد صرح لنا بعض المواطنات والمواطنين ضحايا الهدم أن عدد البيوت التي تم هدمها يقارب 40 بيتا لحد الآن، وعدد قاطنيها حوالي 150 فردا. وما زالت عمليات الهدم مستمرة. فالسلطات المخزنية تنهج سياسة الهدم التدريجي، طبعا دون إيجاد بدائل أخرى للضحايا.

ولقد أكد لنا القاطنون بهذه الدواوير أنهم قضوا عشرات السنين بهذه الأرض وأن العديد منهم ولدوا وترعرعوا فيها وأسسوا أسرا وخلفوا أبناء وبناتا فوقها، سواء كمنتمين للجماعة السلالية صاحبة حق الملكية على هذه الأرض، أو كملّاك لأراضي محفظة ومسجلة باسمهم. وما يثبت تصريحاتهم هو معاينة الوفد لأشجار مثمرة يعود تاريخ غرسها إلى أكثر من عقدين مما يبين أن هؤلاء السكان كانوا يزاولون الأنشطة الفلاحية على بقع أراضيهم. والغريب في الأمر كذلك أن العديد من الضحايا أدلوا للوفد بعقود شراء بقعهم مصادق عليها من طرف السلطات بإحدى مقاطعات حي السلام بسلا. كما أن كل البيوت التي تم هدمها أو تلك التي هي مهددة بالهدم من طرف السلطات، هي بنايات قديمة وليست حديثة أو في طور البناء، وهي مسكونة من طرف أصحابها.■

سلا في 30 شتنبر 2020

في بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:
تلبية المطالب الشعبية وإطلاق سراح معتقلي الرأي والحراكات

مما جاء في البيان الصادر يوم 25 شتنبر: "محنة جديدة تجتازها العاملات والعمال من جراء تفشي وباء كوفيد19، وآثاره على الحقوق الشغلية وعلى ظروف العمل على الخصوص. وهي الآثار التي امتدت للوسط العائلي للعاملات والعمال ومحيطهم الاجتماعي، وتكرست بفعل السلوك اللامسؤول للعديد من المشغلين وضعف جهاز المراقبة وتواطؤ السلطات المحلية والمركزية.

فمنذ إعلان الحجر الصحي بالمغرب في منتصف مارس الماضي، لم تتوقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وفروعها على طول البلاد، عن إثارة الانتباه لتردي أوضاع العاملات والعمال سواء الذين وجدوا أنفسهم خارج العمل أو الذين اضطروا لمواصلة العمل في ظروف تهدد صحتهم وحياتهم. ويتجلى ذلك على الخصوص في مايلي:

- نظرا للإهمال السافر لشروط الصحة والسلامة بمواقع الإنتاج في السنين الأخيرة، فقد كانت الطبقة العاملة أشد عرضة لمخاطر الأمراض والأوبئة. وهكذا، وما أن اندلع فيروس كورونا حتى كان العمال والعاملات من أول ضحاياه. وتفاقم الوضع حين تمردت العديد من المقاولات ضد قرار الحظر الصحي الذي أعلنته الحكومة وواصلت عملية الإنتاج دون توفير الشروط لحماية الأجراء من العدوى سواء داخل المعامل والضيعات والأوراش أو على متن وسائل النقل الجماعي. مما أدى إلى انفجار العديد من البؤر المهنية كان ضحيتها الآلاف من العاملات والعمال وعائلاتهم والمخالطين لهم.

- انقطاع الدخل بالنسبة للعديد من العاملات والعمال الذين استغل المشغلون أزمة كوفيد19 للتخلص منهم أو الذين حرموا من التعويض الاستثنائي المحدث، بسبب عدم التصريح بهم لدى الضمان الاجتماعي. هذا علما أن التعويض المذكور، فضلا عن هزالته وعدم كفايته لتأمين الحدود الدنيا للعيش الكريم، فإن شروطه مجحفة وخصوصا تلك المتعلقة بالتصريح في الضمان الاجتماعي إلى حدود شهر فبراير 2020. كما أن بعض المشغلين الذين فرضوا على أجراءهم العمل عن بعد صرفوا لهم أجورا تقل عما يستحقونه عن مدة العمل الفعلية والإنتاج الحقيقي.

أما غالبية الشغيلة غير المأجورين، من باعة متجولين وفراشة وحرفيين وحمالين ومرشدين سياحيين وعمال الموقف وعمال وعاملات البيوت وحراس السيارات وتجار الأسواق الشعبية بالبوادي والقرى وباقي الشغالين في الأنشطة المعيشية البسيطة، فقد وجدوا أنفسهم، بين عشية وضحاها، دون دخل ولا حماية فعلية من الفقر،مما سيكون له أوخم العواقب على صحتهم وصحة عائلاتهم وعلى عيشهم ...

- سبق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن سلطت الضوء على واقع الحماية الاجتماعية بالمغرب وأثارت قضية تهرب المشغلين من التصريح بأجرائهم في نظام الضمان الاجتماعي أو التصريح بأجور تقل عن الأجور الحقيقية أو بعدد الأيام يقل عن مدة العمل الفعلية... إلا أن ما أفصحت عنه أزمة كوفيد19 أفظع من ذلك، حيث فوجئ العديد من العمال والعاملات الذين لم يستفيدوا من التعويض الاستثنائي المحدث بأن السبب يكمن في عدم التصريح بهم بشكل منتظم لدى صندوق الضمان الاجتماعي. وهي ظاهرة عامة تشمل كل القطاعات. مما يفسر الاحتجاجات العمالية التي شهدتها أغلب مناطق المغرب.

- تماما كما استغل العديد من المشغلين ظروف كوفيد19 للتخلص الكلي أو الجزئي من العمال القدامى أو التراجع عن مكاسبهم، فإن الحكومة استغلت نفس الأزمة لتمرير عدة إجراءات وتشريعات تراجعية نذكر منها: القانون التعديلي للمالية المطبوع بالتقشف في النفقات العمومية الاجتماعية وتعليق التوظيف والترقية المهنية، والقانون المتعلق بتوسيع العمل بالعقود المحددة المدة، ومشروعي قانون النقابات وقانون الإضراب... هذه التشريعات اللاشعبية تؤكد التوجه العام للدولة الحامية لمصالح الشركات الكبرى والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية على حساب حقوق الشغيلة والفئات الدنيا.

- أمام هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية شهدت العديد من مناطق المغرب حركات احتجاجية واجهتها السلطة، في غالب الأحيان، بالعنف غير المبرر والاعتقالات. وهكذا تم استصدار قرار بتفكيك معتصم عمال أمانور بطنجة، وإصدار أحكام قاسية في حق شباب مدينة جرادة المنكوبة على إثر خروج المواطنين للاحتجاج على دفن عامل دون إجراء تحقيق نزيه في ظروف وفاته في بئر للفحم الحجري وإصابة شقيقه، وتدخل عنيف لقوات الدرك بمحاميد الغزلان ضد مجموعة من المعطلين كانوا يطالبون بحقهم في الشغل والعيش الكريم، واعتقال سبعة من شباب قرية بني تجيت كانوا في حالة اعتصام للمطالبة بالشغل وقد أصدرت ضدهم المحكمة الابتدائية ببوعرفة أحكاما نافذة قاسية، واعتقال عشرة مواطنين بالقنيطرة على إثر احتجاج التجار الصغار ودعم السكان لهم ضد إجراءات الطوارئ المبالغ فيها التي فرضتها السلطات المحلية... إلى غيرها من الحركات الاحتجاجية التي تم منعها أو قمعها بباقي المناطق.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ تعلن مساندتها للحركات النضالية التي تخوضها الشغيلة المغربية ومجموعات المعطلين من أجل الاستجابة للمطالب الشغلية المشروعة، تدعو الدولة المغربية لتحمل مسؤولياتها المنصوص عليها في المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الشغلية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وتطالبها بوقف العنف الرسمي ضد هذه الحركات الاحتجاجية المشروعة وإطلاق سراح الشباب المعتقل بجرادة وبني تجيت وغيرهما وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحراكات الشعبية ومعتقلي الرأي والصحافة والعمل على تلبية المطالب الشغلية والمطالب الشعبية عموما".■

النهج الديمقراطي ينادي للتعبئة الوحدوية من أجل إسقاط مشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب

سبق للكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي أن أصدرت هذا النداء في 19 يوليوز 2019. ونظرا لراهنيته نعيد نشره.

النهج الديمقراطي / الكتابة الوطنية

نـــــداء

النهج الديمقراطي ينادي كافة القوى الغيورة على مصالح الطبقة العاملة للتعبئة الوحدوية من أجل إسقاط مشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب

تحركت الحكومة في مطلع هذا الشهر، من خلال لقاءاتها مع المركزيات النقابية، للتسريع بالمناقشة والمصادقة على مشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب المعروض على البرلمان منذ 6 اكتوبر 2016 .

وعبرت المركزيتان النقابيتان الأساسيتان، الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن رفضهما لهذا المشروع ولمناقشته، باعتبار أن هدف الحكومة من المصادقة عليه هو تكبيل حق الإضراب وليس ضمان ممارسته، وبالتالي القضاء نهائيا على العمل النقابي العمالي بمفهومه الكفاحي.

وقد سبق لنا كنهج ديمقراطي أن كشفنا عن المضمون العدواني على حق الإضراب لهذا المشروع الرجعي، والمتجسد بالخصوص في :

ـ حرمان العديد من الفئات من ممارسة حق الإضراب بشكل قانوني ومن بينهم المنجميين والبحارة والمشتغلين لحسابهم الخاص والطلبة.

ـ منع العديد من أشكال الإضراب، ومن بينها الإضراب التضامني والاحتجاجي والدائري وغير المحدد المدة والإضراب مع الاعتصام في المؤسسة والإضرابات لأسباب سياسية.

ـ تعقيد مسطرة اللجوء للإضراب، بالخصوص عبر إجبارية التفاوض حول الملف المطلبي بمدة طويلة قبل الإضراب وإقرار مهلة للإخطار تصل إلى 15 يوما.

ـ شرعنة الاقتطاع من أجور المضربين، حتى لو تم الإضراب للدفاع عن مقتضيات قوانين الشغل.

ـ معاقبة المضربين/ت بقساوة، بذريعة عرقلة حرية العمل بمفهومها الفضفاض والمنحاز للباطرونا.

ـ سن عقوبات مالية خفيفة ضد الباطرونا المنتهكة لمقتضيات قانون الإضراب، في حين أن المنظمة النقابية والنقابيين/ات المضربين مستهدفون بعقوبات قاسية،مالية وسالبة للحقوق كالطرد من العمل وتسخير الأجراء لإجبارهم على العمل، والعنف السلطوي لفض الإضراب، والاعتقال والحكم بعقوبة سجنية.

اعتبارا لما سبق، تؤكد الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي أنه لا جدوى،في ظل موازين القوة المختلة حاليا وتغول المخزن والرأسمالية المتوحشة، من أي حوار مع الحكومة والباطرونا حول مشروع القانون التكبيلي، وتنادي المركزيتان النقابيتان (إم ش و كدش) وسائر التنظيمات النقابية والمهنية المناضلة وكافة التنظيمات السياسية والحقوقية والشبابية والجمعوية الغيورة على حقوق الشغيلة إلى العمل المشترك من أجل سحب مشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب من البرلمان وتثبيت حق الإضراب وإنقاذ العمل النقابي العمالي المغربي من خطر التحول لاستجداء الحقوق بدل انتزاعها بالنضال الجماعي والحفاظ على الكرامة الطبقية للعاملات والعمال وعموم الكادحين/ات.

الكتابة الوطنية في 19 يوليوز 2019

نقابة CDT تعتبر أن أي مس بالمكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة بمثابة إعلان حرب على الحركة النقابية

شددت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على موقفها الرافض المس بالمكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، وقال خليد هوير العلمي، نائب الكاتب العام للكونفدرالية، في كلمة باسم المكتب التنفيذي، في الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي حول مدونة الشغل، الذي نظمته وزارة الشغل والإدماج المهني، يومي 2 و3 أكتوبر 2020، جاء فيها:

تعتبر مدونة الشغل احدى النقاط المضيئة ومكتسب اجتماعي وقانوني في تاريخ تدبير العلاقات بين أطراف الانتاج، بعد نضالات بطولية للطبقة العاملة وحصول قناعة لدى أطراف الإنتاج بروح المسؤولية الوطنية وتمرة حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف أنتج نصا قانونيا يعتبر متقدما ومتلائما مع المعايير الدولية في مجال تنظيم علاقات الشغل الجماعية والفردية، لقد كان المغرب بلدا رائدا في المنطقة في التأسيس لثقافة الحوار الاجتماعي منذ أول اتفاق ثلاثي الأطراف فاتح غشت سنة 1996، وحققنا بشكل جماعي منذ ذلك الوقت تراكما مهما أفرز توافقا تاريخيا حول مدونة الشغل سنة 2004.

إن بلادنا تمر بمرحلة صعبة نتيجة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورنا، وهو ما خلق وضعا صعبا جدا للعديد من الشرائح الاجتماعية خاصة الطبقة العاملة وباقي الفئات الهشة.

لقد عرت هذه الأزمة غير المسبوقة عن العديد من أوجه أزمتنا البنيوية على كل المستويات، وأظهرت مدى هشاشة اقتصادنا وتبعيته المفرطة للخارج، والحاجة الاجتماعية لدى جزء واسع من المواطنات والمواطنين وضعف منظومة الحماية الاجتماعية وقصورها في أداء أدوارها، وعجز بنياتنا الصحية وعدم قدرتها على استيعاب العدد المتزايد من الإصابات بالإضافة الى الإشكاليات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين المكرسة للتفاوتات وضرب مبدأ تكافؤ الفرص.

في هذا السياق الصعب، الذي يطرح على الحكومة وكل المؤسسات تحديات جديدة والذي من المفروض أن يعيد ترتيب الأولويات الوطنية ويجعل من القضايا الاجتماعية محور الاهتمام وصلب كل السياسات العمومية، تأبى الحكومة إلا أن تخلف مرة أخرى الموعد مع التاريخ، وتطرح قضايا خلافية بعيدة عن الأولويات الوطنية في الظرفية الراهنة. بل هناك إصرار على التعاطي مع الشأن الاجتماعي بنفس المنهجية الانفرادية بعيدا عن الآليات المؤسساتية للإشراك والمشاركة في اتخاذ القرار. في هذه الظرفية الصعبة تفاجئنا الحكومة بتقديم مجموعة من القوانين الخلافية بتوظيف البرلمان لتمريرها كمشروع القانون التنظيمي لممارسة الحق في الإضراب.

لقد أكدنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، غير ما مرة، ونؤكد اليوم كذلك على أن القوانين ذات الطابع الاجتماعي يجب أن تكون موضوع حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف للتوافق حولها قبل إحالتها على البرلمان ونرفض أي تقزيم لدور الحركة النقابية و الحوار الاجتماعي أو أي محاولة لإفراغه من مضمونه التفاوضي وتحويله إلى مجرد جلسات للتشاور. فالظرفية التي تعيشها بلادنا تفرض أكثر من إي وقت مضى اعتماد الحوار كآلية مؤسساتية لإنتاج السياسات العمومية ذات الأثر الاجتماعي والبحث عن سبل الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني والمقاولة والطبقة العاملة وعموم الفئات الهشة. ونؤكد ان الحكومة أخطأت التقدير في اختيار المنهجية وأخطأت التوقيت المناسب لطرح القضايا والقوانين ذات الطابع الخلافي، وأخطأت في الأولويات والاختيارات حتى أنه يمكن اعتبار أن هذه الحكومة خطأ في المسار السياسي والاجتماعي لبلادنا، فبالإضافة الى تنفيذها لتوصيات المؤسسات المالية نموذج ضرب مكتسب التقاعد فهي أصبحت أداة لتنفيذ قرارات رأس المال أصحاب هل من مزيد من الدعم والامتيازات الجبائية، فالأولويات الوطنية اليوم هي الحفاظ على مناصب الشغل ، ووقف كل أشكال التسريحات وحل النزاعات الاجتماعية المتعددة وحماية الأجراء من تداعيات الأزمة صحيا واجتماعيا وإنعاش الاقتصاد الوطني والتأسيس لنموذج تنموي جديد محوره الإنسان وبناء الدولة الاجتماعية.

إن النقاش حول مدونة الشغل يجب ان ينطلق اولا من من يخرق مدونة الشغل ومن لايسهر على تطبيقها، فالمؤشرات الموضوعية التي تنتجها المؤسسات الرسمية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أننا أمام وضعية هشاشة واسعة في العلاقات الشغلية وسيادة اللاقانون.

6 أجراء من أصل 10 لا يتوفرون على عقد الشغل و 24 % فقط من الأجراء يتوفرون على عقود غير محددة المدة التي من المفروض أن تشكل قاعدة للعلاقة الشغلية التعاقدية.

4 أجراء من أصل 6 (40%) يعملون أكثر من 48 ساعة أسبوعيا رغم أن المدة القانونية للعمل محددة في 44 ساعة.

ورغم ذلك هناك إصرار على إنتاج المزيد من الهشاشة والمرونة كما لو أن سوق الشغل يعيش الاستقرار واحترام القانون واعتماد آليات الحوار وإنتاج تعاقدات.

كما أن سياق الجائحة أظهر غياب سياسة وطنية في مجال الصحة والسلامة المهنية، كما تحددها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وغياب لجان الصحة والسلامة المهنية في أغلب المقاولات وانعدام أي إطار قانوني لضمان الصحة والسلامة المهنية في القطاع العام. وهو ما ساهم في تنامي بؤر وبائية بالوحدات الإنتاجية والخدماتية وهدد صحة وسلامة بل حياة الأجراء.

لقد تعمقت واستفحلت مظاهر خرق القانون وتسريح العمال وعدم احترام الحقوق الأساسية للعمال في ظل تضييق متزايد على الحريات النقابية التي يضمنها الدستور وتضمنها الاتفاقيات الدولية الأساسية 87 و98، فقد أصبح تأسيس مكتب نقابي في المقاولة المغربية مرادفا للطرد من العمل وكأنه خطأ جسيم.

بالإضافة إلى ظاهرة التهرب من الالتزامات الاجتماعية من طرف المشغلين la Fraude Sociale بعدم التصريح بالعمال لدى الصناديق الاجتماعية وحرمانهم من حقهم الإنساني في الحماية الاجتماعية. مما فوت عليهم حتى الاستفادة من الدعم الخاص من صندوق تدبير جائحة كوفيد.

كل ذلك في ظل ضعف آليات المراقبة بين قلة عدد مفتشي الشغل ومفتشي الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي CNSS ومحدودية الصلاحيات والإمكانيات الممنوحة لهم. دون الحديث عن القطاع الغير المهيكل الذي يهم أكثر من مليونين ونصف عامل والذي يظل خارج أي مراقبة أو تأطير قانوني.

إن هذه الوضعية التي تعرفها العلاقات الشغلية تؤكد أننا نعيش هشاشة مزمنة وأن البحث عن المزيد من المرونة سيعمق أكثر الأوضاع الاجتماعية المزرية للطبقة العاملة وتكريس الهشاشة واللاحقوق، وأن المسؤولية تقتضي أولا الالتزام باحترام القوانين الاجتماعية سواء مدونة الشغل أو القوانين المؤطرة للحماية الاجتماعية. فأغلب الاحتجاجات والإضرابات هي نتيجة عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل. وقد عمق سياق الجائحة وتداعياتها وضعية الهشاشة في سوق الشغل بعدما فقد أكثر من 600 ألف عامل مناصب عملهم بالإضافة الى البطالة الجزئية، خاصة بعد أعطت الحكومة الضوء الأخضر لتسريح عامل واحد من أصل 5 عمال.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفض أي مس بالمكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة وتعتبر أن مدونة الشغل كانت ثمرة مقاربة توافقية وتشاركية في إطار الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف واعتمدت التوازن بين مصالح أطراف الإنتاج .

لذا فإننا نطرح السؤال لماذا التراجع على هذه المرجعية التي أثبتت نجاعتها شكلا ومضمونا ؟

إن المطلوب من النظام السياسي هو خلق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، وإذا كان هناك من انحياز فيجب أن يكون في اتجاه المسألة الاجتماعية وبناء الدولة الاجتماعية خاصة أمام حجم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كان البعض يعتبر أنه قد جاء دور مدونة الشغل، فإننا نؤكد على أن هذه المناورات لمحاولة فرض وتمرير تشريعات تمس حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والحركة النقابية رفضناها بعدم التوقيع على اتفاق 26 أبريل 2019 ونجدد التأكيد على ضرورة تصحيح هذه المسار الخاطئ والعودة الى طاولة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، والعمل على خلق شروط إنجاحه للوصول إلى توافقات إيجابية بدل لقاءات الخطب والقرارات الجاهزة.

إننا ننبه الحكومة الى أي محاولة لاستغلال هذا اليوم الدراسي للمس بمدونة الشغل، والذي يجب أن يبقى في إطار حدوده العلمي وليس بديلا للتفاوض الثلاثي الأطراف. فدائما يوجد من يستغل الأزمات ويعتبرها فرصا ولو على حساب معاناة الأجراء والمواطنين بتمرير مخططات ومشاريع للمزيد من الاستفادات.

و ننبه إلى أن الاستمرار على هذا الأسلوب هو إعلان حرب مباشرة على الحركة النقابية وعلى الطبقة العاملة وسنواجهها بكل الأشكال النضالية.

دولة اللوبيات

لهناوي الحسين

تشكلت منذ الاستقلال الشكلي للمغرب، العديد من اللوبيات الرأسمالية التي تمكنت من الاستحواذ على القطاعات الحيوية والإستراتيجية. لقد تقوى نفوذ هذه اللوبيات بشكل تدريجي منذ بداية ستينات القرن الماضي، بعد أن حسمت الصراع لصالحها مع الجناح المناضل من الحركة الوطنية الذي كان يطمح إلى إرساء دعائم الدولة الوطنية وإعطاء الأولوية لبناء اقتصاد وطني متمحور على الذات وتطبيق إصلاح زراعي يستفيد منه الفلاحون الصغار والمعدمون. لقد استطاعت هذه اللوبيات، التي شكلت القاعدة الرئيسية للنظام المخزني، أن تسن مجموعة من القوانين لصالحها على حساب مصالح أوسع الجماهير الشعبية. وبهذا ستتمكن من بناء تكتل طبقي، يشكل النظام المخزني إسمنته الأساسي، بحيث يحافظ على التوافق فيما بينها لتظل متماسكة ومتوحدة لمواجهة المطالب الشعبية، وبالخصوص القوى الديمقراطية التي تناضل من أجل إرساء دولة المؤسسات الحقيقية وإقرار الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. ويمكن رصد تطور تاريخ أهم اللوبيات منذ الاستقلال الشكلي كما يلي:

في البداية كان أول لوبي ظهر إلى الوجود هو لوبي الملاكين العقاريين، الذين استولوا على الأراضي الفلاحية التي اغتصبها المعمرون الفرنسيون من القبائل، بمباركة ورعاية النظام المخزني. هذا اللوبي سيتقوى ويشكل منظمته "الاتحاد العام للفلاحة" التي ستصبح ممثلها والمدافع عن مصالحها في مختلف المواقع والمؤسسات المخزنية. فيما بعد، سيتشكل، تدريجيا لوبي التجار الكبار وتجار الجملة، بإيعاز من النظام. هذا اللوبي سيتمكن من الاستحواذ على التجارة الخارجية والأسواق الداخلية وخاصة أسواق الجملة. في نفس الفترة، سيتشكل لوبي الشركات الكبيرة المرتبطة بالشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها. هذا اللوبي سيتطور ويؤسس قاعدته وأداته القانونية "الاتحاد العام لمقاولات المغرب". الذي أصبح المدافع القوي عن مصالح الباطرونا، من خلال استفادتها من الدعم العمومي والإعفاءات أو التملص من الأداءات الضريبية، والأهم حماية هذه الباطرونا ودعمها لمضاعفة استغلال الطبقة العاملة، والإقدام على التسريحات الجماعية للعاملات والعمال بدعوى مخلفات الوباء. هناك كذلك اللوبي المستحوذ على قطاع السياحة والوسائل الكبيرة للنقل. أما لوبي المناجم، بالخصوص الثمينة منها كالذهب والفضة وغيرها، فهو تحت التصرف المباشر للقصر وبعض العائلات المرتبطة به. ولأن هذه اللوبيات تلعب دورا هاما في مواجهة المطالب الشعبية وطموح الشعب المغربي في الاستفادة من نظام شعبي ديمقراطي يضمن له العيش الكريم من خلال التوزيع العادل للثروات، فإن النظام يضاعف من خلق لوبيات جديدة في مختلف القطاعات الحيوية. هكذا دفع بسياسة تخريب المدرسة العمومية وخلق لوبي التعليم الخصوصي الذي منحه الدعم الكبير المتجلي في تقديمه إعانات هائلة وتسهيل عمليات القروض من الأبناك، فضلا عن إعفائه من الضرائب. كذلك الشأن بالنسبة للوبي المصحات الخصوصية التي انتشرت بسرعة على أنقاض المستوصفات والمستشفيات العمومية. وخلال الأيام الأخيرة، في عز الأزمة المترتبة عن جائحة وباء كورونا، يحاول النظام خلق لوبي مرتبط بالجانب الثقافي والإعلامي من خلال توزيعه لمبالغ مالية هامة على محترفي الفن والصحافة، بينما تئن الجماهير الشعبية تحت براثين الفقر المذقع. قد يبدوا، خلال بعض الفترات التاريخية بعض التضارب بين مصالح هذه اللوبيات، لكن النظام المخزني حريص على توفير الأجواء الضرورية لإيجاد التوافقات الملائمة بين مختلف اللوبيات ورعاية مصالحها، لتظل ملتفة حوله. لذلك يلعب دور الحكم الساهر على مصالح كل أطراف هذا التكتل الذي يضمن استقراره واستمراريته. فهذا التكتل الذي يستفيد من ثروات البلاد ويجني أرباحا طائلة يعرف جيدا درجة الإفقار الذي تعيشه الجماهير الشعبية، من جهة، كما يدرك، جيدا كذلك تاريخ مختلف الانتفاضات الشعبية التي عاشها المغرب، وخاصة حركة 20 فبراير التي خرجت فيها الجماهير الشعبية في أزيد من مائة مدينة وقرية رافعة الشعار الوحدوي "إسقاط الاستبداد والفساد"، من جهة ثانية. فقد أدركت أن هذه الحركة كادت أن تعصف بمصالح كل اللوبيات، لولا أخطاءها الذاتية والتفاف النظام على مطالبها، لذلك، فهي لا تستأمن المستقبل، فهي تقوم بتهريب الجزء الكبير من الأرباح التي تجنيها من خلال استغلال العاملات والعمال إلى البنوك الخارجية والجنات الضريبية.

بالمقابل تنهج الدولة سياسة اللجوء الهيكلي والمنتظم إلى الاقتراض الخارجي لتغطية مختلف نفقاتها المتعلقة بنفقات التسيير، التي تشكل الجزء الهام من ميزانياتها السنوية، أما ميزانيات التجهيز فهي تعرف تقلصا متزايدا من سنة إلى أخرى، مع العلم أن ميزانية التسيير تتركز أساسا على تمويل الأنشطة المرتبطة بالدعاية للنظام، بالنسبة للخطاب الموجه إلى الخارج بينما يتركز الإعلام الموجه إلى الرأي العام الداخلي على ممارسة التضليل والتعتيم.

وأمام تعمق الأزمة الهيكلية يلجا النظام إلى صندوق النقد الدولي ليتولى مسؤولية رسم خطة على الأمدين القريب والمتوسط لإيجاد الحلول للأزمة الخانقة التي تسببت فيها هذه اللوبيات المتنفذة. طبعا وصفات هذه المؤسسة المالية الامبريالية معروفة وواضحة. فهي تتركز على ثلاث دعائم رئيسية تهدف إلى المزيد من إفقار الفقراء والحفاظ على غنى الأغنياء: فالدعامة الأولى تشمل خوصصة المؤسسات والشركات العمومية وكذلك المرافق الاجتماعية الحيوية للمجتمع. هذه الخوصصة تتم تدريجيا عبر التفويتات إلى الرأسمال المحلي والأجنبي. الدعامة الثانية تهم الزيادات المسترسلة في الضرائب والارتفاع المتزايد في أسعار المواد الأساسية التي تستهلكها الجماهير الشعبية. الدعامة الثالثة تتعلق بتخصص أجهزة الدولة في سن ومراقبة القوانين التي تقنن هذا البرنامج بما يتطلب ذلك من تعزيز الإجراءات القمعية وسياسة التضييق على القوى الديمقراطية التي تناهض هذه السياسات. ■

أمام تعمق الأزمة الهيكلية يلجا النظام إلى صندوق النقد الدولي ليتولى مسؤولية رسم خطة على الأمدين القريب والمتوسط لإيجاد الحلول للأزمة الخانقة التي تسببت فيها هذه اللوبيات المتنفذة.

طبيعة الصراع الدولي بين الأقطاب وواقع الشعوب

في الموقع الرسمي للأسبوع العالمي ضد الامبريالية نقرأ تحت عنوان "بيان من أجل المستقبل" ما يلي: "عندما نواجه بطوننا الجائعة، تصوب الإمبريالية أسلحتها نحونا، وعندما نواجه الإمبريالية ببطوننا الجائعة، نتشبث بأذرع بعضنا سائرين نحو الأمام.

إن إنسانيتنا في الوقت الحالي مهددة من قبل فيروس غير مرئي ينتشر بسرعة. لكن ذلك لا يثنينا فلطالما واجهتنا تحديات وفيروسات أخرى لها نفس التأثير أو أكثر، مثل البطالة، الجوع، العنصرية، النظام الأبوي، عدم المساواة والحرب، فهذه الفيروسات تظهر بأشكال مختلفة في أجزاء مترامية من العالم بشكل متباين، وتهاجم بشدة حياة العمال والفلاحين، وأولئك الذين يعانون من تأثير عدم المساواة الاجتماعية. في غضون ذلك، هناك أقلية من الناس تستفيد من الدمار.

إن النظام الرأسمالي بسياساته الجوفاء لا يجيب على هذه الأزمات، فبدلاً من إيجاد طريقة لإيوائنا وإطعامنا، يقوم الرأسماليون ببناء آليات ضخمة للتدمير – قوات الشرطة والجيوش التي تخنق حياة الطبقة العاملة داخل الدول الغنية، والطبقة العاملة والفلاحين في البلدان الفقيرة. إن الدول الفقيرة إذا ما حاولت أن تقف منتصبة لاسيما من خلال ممارسة سيادتها على كامل ترابها، فإنها آنذاك تواجه بترسانة قمعية كاملة تستخدم فيها القوة المالية والديبلوماسية والعسكرية لثنيها. إنهم لا يهيمنون علينا بالسلاح فقط، بل يسعون جاهدين لبسط السيطرة الفكرية، من خلال محاولة إقناعنا بأن وجهات نظرهم هي وجهات النظر الصحيحة.

يسارع مدبرو سياسات النظام الرأسمالي إلى تلقيم أسلحتهم وتوجيهها إلى أعداء بعيدين، ودفع دباباتهم إلى أراضينا واحتلال منازلنا وتمزيق الطبيعة وتدمير كل مناحي الحياة، فمن الهين عليهم إثارة الحرب بدل ملء بطون البشر بالطعام. إنهم يفضلون تأجيج العنصرية والروحانية لدى عامة الناس بدلاً من التعامل مع حقيقة أن النظام الرأسمالي أصبح مكسورًا ويعتمد أكثر فأكثر على عمل الرعاية غير المعترف به للنساء وظروف العمل القاسية المفروضة على عمال المناجم وعمال المصانع..

الكوكب مشتعل، والفيروسات في زحف مستمر، كما أن الجوع يطارد البشرية على هذا الكوكب. ومع ذلك، وحتى في خضم هذه الفوضى، نحن -الغالبية العظمى على هذا الكوكب- لم نتخلى على الأمل في مستقبل أكثر إشراقا، واقع أفضل من هذا، ومتطلعون نحو عالم يتجاوز الربح والإمتياز، عالم تنتفي فيه الرأسمالية والإمبريالية وعالم تطغى فيه أغنية الإنسانية. إن قلوبنا أكبر من بنادقهم وحبنا وكفاحنا سيتغلبان على جشعهم ولامبالاتهم.

في الوقت الحالي هناك العديد من البذور التي يتم زرعها بواسطة حركاتنا، نحن بحاجة إلى سقيها والعناية بها والتأكد من أنها تزدهر. سنبني مستقبلاً يعتز بالحياة بدلاً من الربح، مستقبل يقوم على التضافر بين الشعوب بدلاً من الحروب العنصرية ومستقبل يتم فيه إلغاء التسلسل الهرمي الاجتماعي ونتمتع فيه بالكرامة المتبادلة.

فقط عندما تكون الأجواء مظلمة بدرجة كافية يمكنك رؤية النجوم. إنها الآن مظلمة بما فيه الكفاية".

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والمساواة في ظل عالم تهيمن فيه الرأسمالية والامبريالية عدوة الشعوب وعدوة الطبيعة.

الأزمة الصحية العالمية الحالية والتوازن الجيوستراتيجي

عبد العزيز مسعودي

أولا وقبل كل شيء لنتساءل عن ما هي الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة الصحية العالمية، بخلاف السبب الأكثر وضوحًا والمباشرة والتلقائي، والذي هو فيروس كورونا Covid-19 ؟ هذا السؤال أساسي لأن دول العالم ، والمغرب على وجه الخصوص ، تميل إلى الاستفادة من هذه الأزمة لإخفاء أو التستر على الأسباب الهيكلية للأزمة الصحية وتبرير فشلها في سياساتها العمومية، ولاسيما في قطاع الصحة.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، نتج عن الموجة النيوليبرالية الكبرى في جميع دول العالم تقريبًا، وبشكل متزامن، تخفيض الإنفاق العمومي في مجال الصحة وخوصصة هذا القطاع. وقد أدى ذلك إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وساعد في عودة العديد من الأمراض بقوة مثل السل.

وستخضع في الواقع معظم الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة والحصول على المياه النظيفة أو الماء الصالح للشرب لدكتاتورية السوق. وهذه هي الأسباب الهيكلية الرئيسية للأزمة الصحية العالمية الحالية. في المغرب، كان برنامج التقويم الهيكلي (PAS) بمثابة عملية تدمير للخدمات العمومية، بحيث ستتخلى الدولة عن المدرسة والمستشفى العموميين ل"ثعالبة" القطاع الخاص. وتهيمن مافيا حقيقية على تجارة الأدوية مستفيدة من المناخ العام المشجع على الإفلات من العقاب. وأحدث مثال على ذلك هو فضيحة

شراء اختبارات/تحاليل كوفيد19- من شركة فرنسية، أعيد بيعها بعشرة أضعاف سعر الشراء. ومن هنا نشأت حركات خيرية ذات توجه سياسي وديني وجدت أرضية خصبة لانتعاشها.

في جميع أنحاء العالم، تستثمر شركات الأدوية متعددة الجنسيات في تصنيع المنتجات الصيدلانية المخصصة غالبًا للزبائن الأثرياء. وقد ازدهر الطب الفاخر مثل الجراحة التجميلية. ويجري حاليًا السباق لإيجاد لقاح Covid-19 خارج منظمة الصحة العالمية . (OMS)

وهذه الأخيرة لم تعد لديها عمليا أية قوة، لقد فقدت استقلاليتها عن شركات الأدوية متعددة الجنسيات.

بالإضافة إلى ذلك، أن بعض الأمراض التي تقتل الآلاف من البشر كل عام ، وخاصة الأطفال، مثل الملاريا وغيرها، لا تحظى باهتمامات شركات الأدوية متعددة الجنسيات، لأن المصابين بهذه الأمراض هم الفقراء الذين ليس لديهم موارد ومحرومون من التغطية الصحية. وهكذا يؤدي تسليع الصحة في النتيجة إلى تفاقم الفقر في بلدان الجنوب.

إن السباق حاليًا لإيجاد لقاح Covid-19 يجري أساسا خارج منظمة الصحة العالمية، التي لم تعد لها في الواقع أية قوة تقريبا. ويخضع البحث العلمي لمصالح رأس المال. ويُنظر إلى العالم على أنه قبل كل شيء سوق كبير، والبشر، سواء كانوا مرضى أم لا ، كزبناء محتملين.

إن البديل يكمن في تحسيس الشعوب وتنسيق جهودها لوضع كل من مجال الصحة وجميع الخدمات العمومية الأساسية في مكانها، بعيدًا عن منطق الربح، وفي خدمة الإنسان. هذه جبهة إستراتيجية تقوم على أوسع تحالف ممكن بين جميع الفئات الاجتماعية التي هي ضحية عملية التسليع هذه.■

إطلالة منتقاة على عالم مغاير يتشكل

حالة الصراع الصيني الأمريكي

محمد الموساوي

لا يمكن عزل ما يجري في العالم عن الأزمة العضال التي هزت المنظومة الرأسمالية في سنة 2008 والتي استرسلت منذئذ وزادت استفحالا مع الآثار الوخيمة لجائحة كورونا. وإذا كانت السيطرة السياسية على العالم لصيقة بسواد الرأسمالية فإن اللجوء إلى الإكراه العسكري يكون الوسيلة المفضلة لنفس الغرض في فترات الأزمات الخانقة. من هنا سؤال "السلم وصراع المحاور".

مدخل: تغير جذري في تشكيلة وترتيب الدول العظمى اقتصاديا

يبين الجدول أسفله أهم ما طرأ ومن المتوقع أن يطرأ على الاقتصاديات العظمى من حيث تشكيلة وترتيب الدول العشر الأوائل، وذلك بناء على حجم الناتج الداخلي الخام وفق معطيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن ثمة أهمية الملاحظات التالية.

- تواصل الصين صعودها السريع ومن المتوقع أن تزيح الولايات المتحدة الأمريكية من المرتبة الأولى مع حلول 2024؛

- في 2024، من المحتمل أن تتضمن الدول الخمس الأوائل أربع دول آسيوية محيلة بذلك الدول الأوروبية إلى رتب دنيا، منها على الخصوص فرنسا والمملكة المتحدة؛

- تمكن كل من الهند وأندونيسيا من اللحاق حديثا بالعشرة الصفوة، حيث من المتوقع أن يحلا- تباعا- ثالثا وخامسا في 2024؛

- أبرز اليابان استماتة في الحفاظ على مرتبته ضمن الخمس الأوائل، بينما تراجعت ألمانيا إلى الصف السابع وراء روسيا؛

- تقدمت روسيا بشكل ملحوظ خلال العشرية الأخيرة، في حين التحقت البرازيل بالكبار، وكلاهما إلى جانب الهند من مجموعة (البرازيل- روسيا- الهند - الصين - أفريقيا الجنوبية)؛

- سوف تغيب كل من إيطاليا وإسبانيا وكندا من الرتب العشر الأوائل مع 2024.

القوى الاقتصادية العظمى عبر مر الزمن

ترتيب الدول حسب الناتج الداخلي الخام لسنوات 1992، 2008 و2024

1992	2008	2024 (+)
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
اليابان	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
ألمانيا	الصين	الهند
فرنسا	ألمانيا	اليابان
إيطاليا	المملكة المتحدة	أندونيسيا
المملكة المتحدة	فرنسا	روسيا
إسبانيا	إيطاليا	ألمانيا
كندا	البرازيل	البرازيل
روسيا	روسيا	المملكة المتحدة
الصين	إسبانيا	فرنسا

(+) : توقعات. المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

عن موقع: Statista.com - يوليوز 2020

يستنتج من هذه الملاحظات:

(أ) تقهقر منظومة البلدان الرأسمالية المهيمنة سابقا، منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وبالخص في شقها الأوروبي، (ب) صعود فاعلين جدد أقوياء و(ت) عودة روسيا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما صاحب ذلك من تقلبات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية على السواء، أمكن الحديث عن "عالم قديم" يتآكل و"عالم مغاير" يتشكل.

أن مقدمات "العالم المغاير" متنامية في الواقع وكلها تشير إلى أرجحية احتدام الصراعات على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية بين المراكز الكبرى المتنفذة. ولا شك أنه سيكون لآثار جائحة الفيروس التاجي المستجد (كوفيد19-)، وما نتج وسوف ينتج عنها من تدهور في الأحوال العامة وخلخلة التوازنات القائمة الاجتماعية، مفعول هام في تأجيج الصراعات المستقبلية؛ مما ينذر بتسريع التسابق نحو التسلح والعودة إلى الاصطفاف في مجموعات متضادة قد تؤدي إلى بروز محاور وأحلاف جديدة/ مستجدة ربما تتطور إلى أقطاب مغايرة لما عهدناه حتى الآن.

من الصعب الإحاطة بكل ما يتمخض عنه الغليان الحالي، وسوف يتم الاكتفاء بإطلالات تشكل عينة من أهم القضايا المستقطبة لعدة تقاطعات قابلة للاشتعال.

الصين وأمريكا: مواجهة ناعمة وتعبئة عامة تحسبا لكل حرب باردة جديدة

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها العديد من الدول الغربية، جائحة كوفيد19- لكيل الاتهامات للصين

بكونها من يتحمل المسؤولية في انتشار الوباء؛ غير أن هذا لم يكن إلا ذر الغبار على الأعين. فقد تبين خلال العشرية أن المنظومة الغربية بدأت تستشعر تهديدا من طرف الصين نتيجة نجاحها الاقتصادي الملحوظ واكتساحها لعدة قطاعات متطورة وحضورها على رأس عدد متزايد من المنظمات الدولية. وقد تطور الأمر رسميا إلى اعتبار الصين منافسا منهجيا وجب التعامل معه على هذا الأساس.

إذا كانت أمريكا تحث أتباعها على المساهمة في محاصرة الصين تجاريا وتكنولوجيا والذهاب حد المقاطعة، اذا توجب الأمر، فإن أوروبا، نظرا لتآكل موقعها عالميا، متمسكة إلى حد الآن بتدقيق علاقاتها مع الصين وفق ما يناسب مصالحها الخاصة، متجنبة في الوقت الحاضر أي قطيعة قد تقود إلى نتائج وخيمة. وهذا ما حذا بالطرفين إلى عقد عدة اجتماعات للحسم في ثلاث قضايا جوهرية تهم الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا ودعم الشركات الصينية العامة، وطبعا إلى جانب إقرار حقوق الإنسان.

وتعد القمة الخاصة المقرر عقدها من طرف الاتحاد الأوروبي في 16 نونبر القادم في برلين بين الدول الأعضاء، وفي غياب الصين، محطة حاسمة في تحديد مصالها الخاصة في قضايا التجارة والاستثمار. عندها سيتضح مدى توفقها في سن سياسة مستقلة نسبيا أو رضوخها لمشيئة أمريكا الداعية إلى مزيد من الحزم، لأن الصين أصبت مع روسيا البلدان المهددان لأمن واستقرار العالم.

فكلاهما يتدخلان في عدة بلدان ويتسلحان بقدر كبير يتماشى مع نواياهم العدوانية. وقد تجلى هذا الزعم في ما أدلى به كل من وزيري الخارجية والدفاع في الإدارة الأمريكية بمناسبة جولتهما مؤخرا لحشد الأتباع عملا بمقولة "إما معي أو ضدي" التي تضع حدا لعدم الانحياز.

وتمعنا في الأمور، إن ما يفزع الغرب، وأمريكا على وجه الحصوص، هو انفتاح الصين الانتقائي المتحكم فيه من طرف الدولة وسعيها إلى تكييف السياق العالمي وفق مصالحها وليس التكيف للسياق كما تريده أمريكا. وهذا ما أكدته استراتيجية الضربة الاقتصادية الوقائية المتجلية في المشروع العالمي "طريق وحزام الحرير".

اقتصاد الطريق والحزام: استراتيجية مشاركة الثروة – المطامح والتحديات

مع التقدم في إنجاز هذا المشروع واتضاح معالمه، راج استعمال "عقد اللؤلؤ" (collier de perle) عملا باصطلاح صاغه مركز للدراسات الاستراتيجية في أمريكا، وذلك للتعبير مجازيا عن الموانئ المتواجدة على طول الخط التجاري البحري المنطلق من الصين ومرورا بالمحيطين الهادئ والهندي حتى الوصول الى سواحل إفريقيا الشرقية ومنها إلى القرن الإفريقي فالبحر الأحمر وانتهاء بإيطاليا (رغم انتقاد هذا البلد من طرف الاتحاد الأوروبي).

لقد أثار هذا المشروع حفيظة الدول العظمى المتواجدة مصالحها في المحيطين الهادئ والهندي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها مقيمة في تلك المنطقة ولا يجوز لأي كان تغيير جغرافيتها الاقتصادية ناهيك عن جغرافيتها السياسية دون موافقة. وقد اتضح هذا التوجه منذ عهد أوباما الذي سعى إلى إبطال منظمة التعاون التي كانت الصين تعتزم إنشاءها بين دول جنوب شرق آسيا. وفي هذا السياق تم إحياء النزاعات حول الحدود البحرية وحق السيادة فوق العديد من الجزر المتنازع حولها من طرف الصين، اليابان، فييتنام والفلبين.

كما تم استقطاب الهند إلى التحالف الأمريكي وتشجيعها على تأسيس محور يضم أندونيسيا وأستراليا ونيوزيلاندا لتطويق مطامح الصين التوسعية في المنطقة، بما في ذلك افتعال قلاقل على طول خط الحزام وخصوصا في مضيق "مكالا" الذي يعد ثاني معبر بحري تجاري بعد قناة السويس.

منذ استتباب الغلبة للمحافظين الهندوس لم تعد الهند دولة غير منحازة ولا وفية لمبادئها الميالة إلى النمو المستقل، ولا هي بأكبر ديموقراطية في العالم بعد أن جردت ما يفوق أربعة ملايين من غير الهندوس من جنسيتهم بدعوى وفودهم على الهند بعد حصولها على الاستقلال. وهذا ما دفعها مؤخرا لإحياء النزاع مع كل من باكستان، المناصر للصين، والصين نفسها مهددة بإشعال حروب طول ممرات حيوية لطريق الحرير معرقلة بذلك إنجاز المشروع ومساهمة في كبح توسع النفوذ الصين العالمي.

حظوظ الحرب وآفاق السلم

عالم مغاير يتشكل مما يستتبع احتمال صراعات حادة أقلها حرب باردة جديدة وأقصاها حروب ساخنة مدمرة في عدة مناطق من العالم. ومن واجب القوى الديموقراطية الحية أن تتجنب إذكاء النعرات الشوفينية المخربة والتصدي بكل حزم لاصطفافات في غير مصلحة الشعوب، وهذا ما يبقي مطمح السلم باديا في الأفق.●

فيروس كورونا وإمكانية التحول في طبيعة الصراع الدولي بين الأقطاب

محمّد جبر الريفي

أعلنت الصين التوصل إلى اللقاح المضاد لعدوى فيروس الكورونا الذي ينشر الهلع والفزع كوباء على المستوى العالمي، كما أُعلن في العاصمة الأمريكية واشنطن وبحضور الرئيس ترامب عن ذات الاكتشاف، في حين تناقلت الأنباء عن توصل بريطانيا أيضًا إلى اكتشاف اللقاح، كما أن مراكز الأبحاث العلمية ومختبرات الكشف عن الفيروسات في الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى؛ كفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان تقترب كل واحدة منها بكل السبل للتوصل إلى اللقاح، وهكذا أصبح الاهتمام بالمسألة البيولوجية أشبه بمباراة كبرى في حلبة المسرح العالمي، على أيّ من القوى العظمى أسبق من غيرها في القدرة على محاربة فيروس كورونا الذي وحد العالم كله في مواجهته، فأصبح مظهرًا من مظاهر العولمة بجانب العولمة السياسية والثقافية.

أما بالنسبة للصين بلد المنشأ الأول للفيروس وتوصلها إلى اكتشاف اللقاح ومحاصرته تمامًا، حيث نُقل عن أجهزة الإعلام المختلفة التي تقوم بتغطية أخبار البلدان التي تفشي فيروس كورونا فيها، إنه لم تسجل إصابات جديدة، وهو في الحقيقة ما يعد إنجاز باهر يسجل لها بجدارة في إطار الحرب التجارية والاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تتراجع هيمنتها الكونية كقطب أوحد على المستوى الدولي، حيث اتخذت إجراءات وقائية وطلبت المساعدة الإنسانية كأي دولة في العالم، بينما صعدت مكانة الصين السياسية والعلمية كقطب كبير يحكمه تناقض أساسي في مواجهة الإمبريالية الأمريكية وحلفائها، كما كان حال الاتحاد السوفييتي السابق.

إن الصراع على النفوذ على المستوى العالمي بين الأقطاب الدوليين الكبار سيأخذ بالانتقال تدريجيًا الآن بسبب الذعر والهلع العالمي الذي سببه تفشي فيروس كورونا، من السباق على امتلاك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل إلى القدرة على امتلاك أسلحة بيولوجية، والتوصل في نفس الوقت إلى مضادات لهجمات جرثومية في إطار نظام دولي جديد يأخذ بالتشكل.. هذا أولًا. ثانيًا: إمكانية تحول الصراع بين الاقطاب الدوليين من طبيعته الطبقية المعتادة القائمة على أساس التنافس على تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية إلى وجهة قارية بين الشرق ممثلًا بكتلة بشرية وصناعية كبرى، تمتلك سلاحها النووي، وهي الصين وروسيا والهند وكوريا الجنوبية وباكستان، وقد تضاف إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها من قبل واشنطن، وامتلاكها بعد ذلك للسلاح النووي، وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو غرب استعماري إمبريالي يقوم تاريخيًا على احتكار الهيمنة الكونية على بلدان العالم في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعمل على نهب مواردها الطبيعية في عملية استغلال بشعة تعميقًا لاستمرار فارق التقدم العلمي والصناعي واحتكار التكنولوجيا على المستوى العالمي، بين الشمال والجنوب. أما العالم وضمن المستجدات في حدوث تغيّر أدوات الصراع المحتملة من السباق على التسلح النووي إلى السعي إلى امتلاك السلاح البيولوجي، ومن الفرز الاجتماعي الطبقي القائم على التناقض بين الطبقة الرأسمالية والبرجوازية، وبين الطبقات الشعبية الكادحة، إلى الفرز القاري بين الشرق والغرب، هذا الشكل الجديد الذي يمكن حدوثه لطبيعة الصراع الدولي، الذي سببه ظهور هذا الفيروس وغيره من الفيروسات التي يمكن أن تنشأ مستقبلًا في عملية تطور جيني، حيث سيصبح عالم ما قبل ظهور فيروس كورونا، قد يختلف عن عالم ما بعده؛ لأن السلاح البيولوجي سيصبح هو الأخطر على الجنس البشري من أسلحة الدمار الشامل التي استخدمتها الولايات المتحدة، كذريعة لاحتلال كل من أفغانستان والعراق، وكذلك سيصبح هو الأكثر، ما يؤرق الغرب والكيان الصهيوني من امتلاك إيران للسلاح النووي. سيكون العالم ضمن إمكانية هذا التحول الجديد في طبيعة الصراع وأدواته، هو المستفيد الوحيد، خاصة دول العالم الثالث غير الصناعية؛ وذلك بسبب امتلاك الشرق صفة الحكمة والتسامح والنزعة الإنسانية والروحية، لكونه مهبط الديانات السماوية والوضعية، وهو ما يجعل العالم كله يشهد في المستقبل ميلًا للأمن والسلم والاستقرار، بخلاف ما كان عليه من توترات واضطرابات؛ بسبب ما مارسه الغرب من إثارة الصراعات والحروب وانطلاق الحركات الاستعمارية والتدخل في شؤون الدول الصغيرة طلبًا للهيمنة والنهب، وكل هذه الوقائع المخالفة للقيم الإنسانية والروحية، هي نتيجة تأثر القوى السياسية والنخب الفكرية والثقافية البرجوازية الغربية بالنزعة المادية للحضارة الرومانية؛ حضارة الحرب والغزو والفتوحات؛ وذلك بخلاف الحضارة الإغريقية التي اتسمت في تطورها الفلسفي بالنشاط العقلي.■

عن بوابة الهدف: 21 مارس 2020

نداء القمة العالمية للشعوب:

في ضوء الجائحة العالمية: لنولي اهتمامنا بالشعوب

في ضوء تفشي وباء كورونا الذي يجتاح العالم أصدرت القمة العالمية للشعوب نداء بعنوان " في ضوء الجائحة العالمية: لنولي اهتمامنا بالشعوب" جاء فيه:

سبب فيروس SARS-COV-2 أو مرضCOVID19، الذي صنفته المنظمة العالمية للصحة كجائحة عالمية، خسائر وفوضى في أنحاء كبيرة من العالم، ومازالت مناطق أخرى تترقب بلوغه. وبالتالي فنحن نعيش في صراع حقيقي يحتاج إلى تعبئة كاملة، صراع يتطلب وضع الحياة قبل ربح الشركات. ولن ننتصر في هذا النضال - كما فعلت الصين - إلا إذا كان شعبنا متحدًا ومنضبطًا، وإذا اكتسبت الحكومات احترامنا من خلال تدابيرها، وإذا تصرفنا بتضامن في جميع أنحاء العالم.

من جهة أخرى، يبلغ الدين العالمي اليوم 250 تريليون دولار، مع ديون هائلة للشركات. وبالمقابل، تدور تريليونات من الدولارات في أسواق الأسهم والملاذات الضريبية. ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي، ستصطف الشركات طالبة الدعم المالي من الحكومات؛ ما يشكل هدرا للموارد البشرية الثمينة في هذا الظرف. وفي خضم هذا، يعتبر استمرار الأسواق المالية مفتوحة خطأ في التدبير، إذ يؤدي انخفاض قيمة الأسهم في الأسواق المالية العالمية، من Hang Seng إلى Wall Street، إلى ارتفاع القلق الاجتماعي العالمي، بسبب النظرة الخاطئة إلى كون صحة سوق الأسهم مؤشرا على الصحة الاقتصادية بشكل عام.

وقد فرض الحجر الصحي طويل الأمد في أجزاء كبيرة من العالم، بالخصوص في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن بشكل متزايد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما بدأ النشاط الاقتصادي يهتز بالفعل إلى درجة لا يمكن معها حاليا تقدير الحجم الصافي للخسائر. في الوقت نفسه، تعمل المؤسسات الدولية الكبرى على تعديل أرقامها كل يوم. وقد ذكرت دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في 4 آذار / مارس، على سبيل المثال، أن تباطؤ التصنيع في الصين في حد ذاته قد يعطل سلسلة التوريد العالمية ويقلص الصادرات بمقدار 50 مليار دولار. ويشكل هذا جزءا واحدا فقط من الخسارة، إذ يظل إجمالي الخسائر - حتى اللحظة - خارج الحساب.

وقد تعهد صندوق النقد الدولي بتقديم 1 تريليون دولار لمساعدة البلدان على درء الكارثة الاقتصادية. وبالفعل، فقد تقدمت نحو عشرين دولة لصندوق النقد الدولي بطلب المساعدة؛ بما فيها إيران، التي بقيت بعيدة عن الصندوق على مدى العقود الثلاثة الماضية.. وقد يشكل هذا الأمر تغييرًا ميمونا لم يسبق له مثيل في تاريخ سياسة صندوق النقد الدولي، لولا رفضه مساعدة شعب فنزويلا تحت ذريعة عدم الاعتراف بالحكومة الفينزويلية.

من جهة أخرى، يجب ألا يطلب صندوق النقد الدولي أي تعديلات أو شروط لتوفير هذه القروض الظرفية، كما يعتبر رفض إعطاء قرض لفنزويلا علامة على فشل سياسي كبير للصندوق.

ويشكل التضامن الدولي من الصين وكوبا نموذجا يحتذى به في هذا الصدد، فقد انتقل الأطباء الصينيون والكوبيون إلى إيران وإيطاليا وفنزويلا للمساعدة، كما عرضوا خدماتهم وخبراتهم في جميع أنحاء العالم، وقد طوروا العلاجات الطبية التي تخفض معدل وفيات المصابين بـCOVID19، ويريدون توزيع ذلك - دون أي امتياز أو ربح - على شعوب العالم.

يجب أخذ مثال الصينيين والكوبيين في هذه الفترة على محمل الجد، إذ بفضل هذا المثال، من الأسهل تخيل طبيعة الاشتراكية في خضم جائحة الفيروس التاجي هذه، أكثر من العيش في ظل النظام الرأسمالي الذي لا قلب له.

وتشاهد الدول الأوروبية، التي أصبحت الآن محور الجائحة، أنظمتها الصحية تنهار بعد أن أضعفتها عقود من تقليص التمويل والتقشف النيوليبرالي. في الوقت نفسه، تخصص الحكومات الأوروبية، وكذلك البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي، الجزء الأكبر من مواردها لمحاولة حماية القطاعين المالي والتجاري من كارثة اقتصادية مؤكدة.

ولا يشكل اعتماد إجراءات خجولة بهدف تعزيز قدرات الدول على مواجهة الأزمة (إعادة تأميم بعض القطاعات، والرقابة العمومية المؤقتة على شركات الخدمات الصحية، ولا حتى التدابير الملطفة من قبيل استثناءات محدودة من دفع الإيجار والرهون العقارية السكنية) التزاما حاسما من الدول بتوفير الضمانات الأساسية للعمل وحماية صحة الطبقة العاملة، التي تعتبر الفئة الأكثر تعرضًا للآثار المدمرة للجائحة: عمال الرعاية الصحية، النساء من مقدمي الرعاية، وموظفو صناعة الأغذية وشركات الخدمات الحياتية، وما إلى ذلك.

ويعتبر هذا الوضع المأزوم نتيجة للوصفات النيوليبرالية التي سيطرت على العالم طوال الخمسين سنة الماضية. ويجب على صندوق النقد الدولي أن يقر بذلك، لأنه شارك بنشاط في افتراس الموارد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وخلق صحارى مؤسسية في بلد تلو الآخر. وفي المقابل، يجب أن يكون التوجه العالمي هو تقوية الدولة وإعادة توزيع الثروة لصالح الجماهير.

ومن جهة أخرى، يخبرنا العلماء بأن هذا الصراع ضد الفيروس يمكن أن يستمر لمدة ثلاثين أو أربعين يومًا القادمة، ولذلك يجب أن تتخذ كل دولة وكل حكومة تدابير لمنع وفاة الآلاف من الناس.

وانطلاقا مما تقدم، تقترح الحركات والنقابات والأحزاب المشكلة للقمة العالمية للشعوب صياغة برنامج للتغيير الهيكلي وتنفيذه بشكل يمكن من بكسب هذا النضال وإعادة تشكيل العالم. ويجب أن يشمل هذا البرنامج:

- الوقف الفوري لجميع الأعمال، باستثناء العاملين الطبيين واللوجيستيين الأساسيين والمطلوبين لإنتاج وتوزيع الطعام والضروريات، دون أي خسارة في الأجور. ويجب أن تتحمل الدولة تكلفة أجور فترة الحجر الصحي.

- يجب الحفاظ على الصحة وإمدادات الغذاء والسلامة العامة بطريقة منظمة. ويجب فتح مخزونات الحبوب فوريا لتوزيعها على الفقراء.

- يجب تعليق الدراسة بجميع المدارس.

- يجب تأميم المستشفيات والمراكز الطبية فوريا حتى لا تقلق بشأن دافع الربح مع تفاقم الأزمة. ويجب أن تكون هذه المراكز الطبية تحت سيطرة الحملة الصحية الحكومية.

- التأميم الفوري لشركات الأدوية، والتعاون الدولي الفوري بينها لإيجاد لقاح وأجهزة اختبار أسهل. وإلغاء الملكية الفكرية في المجال الطبي.

- تأمين فحوص فورية لجميع الناس. والتعبئة الفورية للاختبارات ودعم الكوادر الطبية الموجودة في الخطوط الأمامية لهذه الجائحة.

- الإسراع في إنتاج المواد اللازمة للتعامل مع الأزمة (معدات الفحص والأقنعة وأجهزة التنفس).

- الإغلاق فوري للأسواق المالية العالمية.

-الجمع الفوري للأموال لمنع إفلاس الحكومات.

- الإلغاء الفوري لجميع الديون، ما عدى تلك الخاصة بالشركات.

- الإنهاء الفوري لجميع مدفوعات الإيجار والرهن العقاري، وكذلك إنهاء عمليات الإخلاء؛ وهذا يشمل توفير السكن اللائق كحق أساسي من حقوق الإنسان. كما يجب أن يكون السكن اللائق حقًا لجميع المواطنين تضمنه الدولة.

- يجب على الدول أن تتحمل جميع تكاليف المرافق العامة فوريا (الماء والكهرباء والإنترنت المقدمة كجزء من حقوق الإنسان). كما ندعو إلى تأمين هذه الخدمات فوريا في الأماكن التي لا تلج إليها.

- وضع حد فوري للعقوبات الجنائية الأحادية والحصار الاقتصادي الذي يؤثر على دول مثل كوبا وإيران وفنزويلا، ويمنعها من استيراد الإمدادات الطبية اللازمة.

- الدعم العاجل للفلاحين لزيادة إنتاج الغذاء الصحي وتزويده للحكومات للتوزيع المباشر.

- تعليق العمل بالدولار كعملة دولية ودعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي جديد على وجه السرعة، لاقتراح عملة دولية مشتركة.

- ضمان حد أدنى عالمي للدخل في كل بلد. وهذا يجعل من الممكن ضمان دعم الدولة لملايين العائلات العاطلة عن العمل والذين يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر أو يعملون لحسابهم الخاص. يستثني النظام الرأسمالي الحالي ملايين الأشخاص من الوظائف الرسمية. وينبغي للدولة أن توفر فرص العمل وحياة كريمة للسكان. يمكن تغطية تكلفة الدخل الأساسي العالمي بميزانيات الدفاع، ولاسيما نفقات الأسلحة والذخائر.■

التنظيمات الجماهيرية عند الحزب الشيوعي السوداني والنهج الديمقراطي

التيتي الحبيب

1 – عند الحزب الشيوعي السوداني

من أرشيف الحزب الشيوعي السوداني×

××مفاتيح× ×لجان المقاومة××

تعتبر لجان المقاومة من الوسائل النضالية التي تفتقت عنها عبقرية الشعوب وقواها السياسية الثورية، وهذه الوسيلة الفعالة في إسقاط النظم الشمولية والدكتاتورية، تزداد الحاجة لها كل يوم، حينما يواجه شعباً أعزلاً نظاماً عسكرياً أو دكتاتورياً مدنياً، باعتبارها، أداة نضالية فعالة، تخوض بها الشعوب نضالها، وتحقق بها أهدافها.

ولأن لجان المقاومة هي اللجان التي ينشئها الشعب، ويناقش فيها قضاياه اليومية، وتدافع بها الجماهير عن مصالحها، وتعبر بها عن رغباتها وتطلعاتها، وهي أولى عتبات تعلم الممارسة السياسية والديمقراطية، ولهذا فإن لجان المقاومة يجب أن تقوم في أي حي، فريق، قرية، مدينة، جامعة، مدرسة ...الخ، وبدونها لن يستطيع الشعب التوحد حول أي قرار يتخذه، فإذا كان شعباً يريد الانتفاض على نظام دكتاتوري جاثم على صدره، فإنه يبدأ ذلك بمناقشته في لجان المقاومة هذه، والتوحد حوله، واتخاذ القرار حوله. ولهذا فإن أهمية لجان المقاومة لا تدانيها أي أهمية أخرى، وهي أولى خطوات الشعب نحو إسقاط الدكتاتوريات.

وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، وتكوينها وتفعيلها، يجب أن يحتل حيزاً أساسياً، في نقاش الجماهير وهمومها اليومية، والشروع في خطوات عملية في إنشاء هذه اللجان، وتنشيط الموجودة منها، وإمساكها بالقضايا الأساسية واليومية للجماهير، ومتابعتها، وخوض المعارض من أجلها، والضغط على السلطة لتنفيذ هذه المطالب، فهذه اللجان هي برلمانات شعبية تعبر عن هموم ورغبات وتطلعات وآمال الشعب. وكما أن لجان المقاومة هي واجب الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والمطلبية، فإنها كذلك تماماً هي واجب الشعب كله، وهي واجب وفرض على كل مواطن تتضارب مصالحه مع مصالح النظام، فإن الواجب عليه هو تكوين هذه اللجان في المكان الموجود فيه.

إن واجب الساعة الآن، هو تكوين لجان المقاومة، والدفع بها نحو ساحة النشاط السياسي، وخوض المعارك اليومية عبرها، وتصعيد المقاومة بها وصولاً بها نحو هدف الشعب في استرداد الديمقراطية، وهزيمة الدكتاتورية، ولعله من نافلة القول أن هذه اللجان هي (عظم الظهر) في المعركة الكبرى، كما هي كذلك في المعارك اليومية، حيث أن الخطاب السياسي اليومي للمعارضة لا يمكن تنفيذه على أرض الواقع إلا عبر هذه اللجان.

9 نوفمبر 2017

2 – عند النهج الديمقراطي

ثانيا: مهامنا لتطوير وتوسيع وتوحيد الحركة النضالية عبر بناء وتطوير وتنويع تنظيماتها الذاتية المستقلة:

– 20)) من أهم الدروس التي صاغها ماركس، ذلك الذي يؤكد على أن" ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم".

لذلك يولي النهج الديمقراطي أهمية قصوى للنشاط النضالي الذي تقوم به مختلف فئات وطبقات شعبنا الكادح، لأنه من خلال هذا النضال يصبح نشاط الأفراد اجتماعيا فيدركون موقعهم داخل الجماعة، وتتحدد معالم حقوقهم وواجباتهم ويتبلور وعيهم. ولكي يتطور هذا الوعي من وعي حسي إلى إدراك عقلي مبني على رؤية علمية لا بد من توفير عوامل هذا التحول والتطور.

تكتسي هذه السيرورة أهمية خاصة لكون الجماهير تتعلم أهمية تنظيم صفوفها والدفاع الجماعي عن مطالبها وتفرز من خلال نضالها طلائعها وتأخذ، شيئا فشيئا، مصيرها بيدها. لذلك يجب تفادي السقوط في النزعة الأبوية والأستاذية التي تؤدي إلى انتشار الاتكالية والانتظارية والسلبية وسط الجماهير وبروز وتفشي الزعامية وسط طلائعها. كما يجب التصدي لمفهوم الاستقلالية المطلقة للتنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية الذي يسعى عمدا إلى حجب واقع هذه التنظيمات المخترقة بالصراع الطبقي بين توجهات تعبر عن مصالح طبقية مختلفة بل متناقضة في العديد من الأحيان. فالاستقلالية تهم المجال الخاص لكل تنظيم جماهيري، الذي يجب احترامه. أما التوجه السائد في هذا التنظيم الجماهيري أو ذاك، فإنه ميدان ورهان للصراع. لذلك يخوض النهج الديمقراطي صراعا قويا ضد اختراق المخزن لهذه التنظيمات وضد الاتجاهات الإصلاحية التي تسعى إلى استعمالها كمطية لتحقيق مصالح حزبية ضيقة وضد البيروقراطية التي تستعملها لتحقيق مصالح فئوية أو شخصية. وتشكل الديمقراطية أحد أهم الأسس، بجانب الاستقلالية، لضمان جماهيرية هذه التنظيمات الذاتية.. وأخيرا فإن هذه التنظيمات يمكن أن تشكل سلطة مضادة قد تسمح بمحاربة خطر "تبقرط" السلطة الثورية البديلة.

ولأن الحركات الاحتجاجية غالبا ما تكون كرد الفعل على إجراءات الكتلة الطبقية السائدة، من خلال ما تقرره حكوماتها أو باقي أجهزة دولتها، فإنها غالبا ما تكتسي تلك الحركات طابع العفوية والتشتت في المكان والتباعد في الزمان، وهذا ناتج لما تتعرض له من قمع أو مناورة والتفاف، أو ما تتعرض له من استنزاف وحتى خيانات من طرف بعض من تولى قيادتها. لهذه الأسباب يعم اليأس وسط الجماهير، وتفقد الثقة في قدراتها، ويسود الإحباط صفوفها، والتضخيم في قدرات أعدائها الطبقيين. وبالنتيجة يكبح وعيها، ويراوح مكانه فلا يتعدى مرحلة الوعي الحسي.

(– 21) ومن أجل تكسير هذه الدائرة المفرغة، نعتبر أن من مسؤولية المناضلين المنحازين لقضايا الجماهير الكادحة وفي طليعتهم مناضلي الطبقة العاملة، التدخل الواعي والمتبصر لتوفير عوامل نقل الوعي الحسي إلى الوعي العقلي والإدراك العلمي. وفي مقدمة هذه العوامل، مساعدة الجماهير على تجميع صفوفها وبناء لبنات قوتها خلال كل مرحلة من مراحل نضالها، وبذل الجهد من أجل محاربة دسائس الأعداء الطبقيين.

وبصيغة أخرى، إننا نعتبر أن كل حركة احتجاجية سواء كانت عفوية أو منظمة، سواء كانت محدودة في الزمان والمكان، أو كانت منتشرة وممتدة في الزمان، فإن كل هذه الحركات تتطلب أولا أن يتحقق لها الوضوح في المطلب، وأن يكون الهدف جليا، وأن توضع له الخطط والطرق والبنيات والآليات التنظيمية واللوجستيكية لبلوغه. كما أنه لابد من توفر تصور لميزان القوة الحاصل وقت الحركة الاحتجاجية، وحساب الاحتمالات في النجاح وفي الفشل. ولضمان تحصين الحركة لابد أيضا من تصور للمستقبل سواء في حالة الفشل، وما هو المعمول حينها لتنظيم التراجع وتقليل الخسائر استعدادا لجولة قادمة، أو في حالة النجاح، كيف البناء على النتائج للانتقال إلى مرحلة أعلى من المطالب والنضال.

(– 22)إن القيام بكل هذه المهام وغيرها مسألة مطروحة على المعنيين بالأمر وهي جماهير تلك الحركات الاحتجاجية نفسها، وليست من اختصاص جماعات أو نخب تنوب عن تلك الجماهير. ولكي تصل الجماهير إلى هذه الدرجة الرفيعة من التنظيم لابد من:

– توفر الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين المتشبع بخط الجماهير والذي يعتبر نفسه في خدمة قضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين وأن من واجباته الارتباط المتين والتجذر الدائم وسطها، أن تلك الجماهير هي له بمثابة الماء للسمكة.

– وكتجسيد لمبدأ أن الجماهير هي التي تحرر نفسها بنفسها يطرح مناضلو الحزب على كاهلهم توجيه تلك الجماهير إلى الاعتماد على قواها الذاتية وإلى الانخراط في خلق وإبداع كل الأدوات والتنظيمات الذاتية المناسبة لكل مجالات اهتمام تلك الجماهير سواء منها ما يتعلق بالقضايا القطاعية أو الفئوية أو الجزئية أو قضايا الشأن العام محليا أو جهويا أو وطنيا. وعلى هؤلاء المناضلين أن يشجعوا تطور تلك التنظيمات حتى تكتسب القوة والمناعة ويحصنوها من كل اختراق أو نكوص، فتصبح أنوية تمارس من خلالها تلك الجماهير سلطتها وتفرض على كل القوى السياسية وغيرها أن تأخذ رأيها بعين الاعتبار وتتعامل معها كإطارات لها موقفها الحاسم في القضايا المطروحة. وبانخراط مناضلي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مثل هذه الإطارات وتجسيدهم لأحد أهم دروس التجربة الشيوعية، والمتمثل في كون "المربي نفسه في حاجة إلى تربية"، يستطيع الحزب أن يبني خطا سياسيا جماهيريا حقيقيا، وأن يحظى بثقة تلك الجماهير، وأن تصبح له كل عوامل الثقة والريادة وأن يستحق صفة الطليعية داخل المجتمع، وأن يقود عملية تثوير علاقات الإنتاج، وأن تتبوأ الطبقة العاملة قيادة النضال من أجل مجتمع تتحقق فيه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مجتمع وضع على سكة الانتقال إلى مجتمع اشتراكي تنعدم فيه علاقات الاستغلال الطبقي.

(– 23) كما أن لهذه التنظيمات الذاتية للجماهير دور استراتيجي في وضع لبنات العمل المشترك ميدانيا بين الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في التغيير الجذري ببلادنا. وبفضل ذلك تختبر الجماهير وفئات شعبنا بعضها البعض فتبني جسور الثقة والرغبة في العيش المشترك فتساهم في بناء الجبهات النضالية وقد تشكل جنين جبهة الطبقات الشعبية المنشودة.■

الصفة 15 و 16 من أطروحات المؤتمر الوطني الرابع 2016

الفرق بين استجابتي الولايات المتحدة والصين لـ"كوفيد- 19

جون روس -و فيجاي براشاد *

في الكتاب الجديد لمراسل الـ"واشنطن بوست" بوب وودوارد، الغضب Rage، يتحدث عن مقابلات أجراها في شباط (فبراير) وآذار (مارس) مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول فيروس كورونا. وقد اعترف ترامب بأن الفيروس خبيث، لكنه قرر التقليل من شأن خطره. وقال ترامب: "لقد أردت دائمًا التقليل من شأنه، لأنني لا أريد أن أخلق حالة من الذعر". وعلى الرغم من أشهر من التحذيرات من السلطات الصينية، فشل ترامب ووزير صحته، أليكس آزار، تماماً في الاستعداد لمواجهة الوباء العالمي.

والآن، ما يزال لدى الولايات المتحدة أكبر عدد إجمالي لحالات الإصابة بـ"كوفيد- 19 . وتستمر الحكومة في التعثر مع تزايد عدد الحالات. ولا توجد حتى ولاية واحدة في البلاد محصنة ضد انتشار المرض.

في الأثناء، في الصين منذ تم سحق الفيروس في ووهان، كان على الحكومة فقط احتواء تفشيات موضعية صغيرة ضيقة النطاق للمرض؛ في الشهر الماضي، لم يكن لدى الصين أي حالة إصابة بفيروس "كوفيد- 19" منقولة محليًا. وكتب مارتن وولف في صحيفة "فاينانشيال تايمز" في 31 آذار (مارس) أن الصين نجحت في "السيطرة على المرض في هوبي ووقف انتشاره في جميع أنحاء الصين". لم يكن هناك أي تفش في عموم الصين على الإطلاق. والأكثر دقةً أن نسمي سيرة المرض هناك تفشي هوبي.

قياس أرواح الناس

بينما كذب ترامب على مواطنيه بشأن المرض، قال الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إن حكومته "تضع سلامة الناس في المقام الأول". وأخضعت الصين على عجل أولوياتها الاقتصادية لمهمة إنقاذ الأرواح.

نتيجة لاعتناق نهج قائم على العلم، كسرت حكومة الصين سلسلة العدوى بسرعة كبيرة. وبحلول أوائل أيلول (سبتمبر)، كانت لدى هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 1.4 مليار شخص 85.194 حالة إصابة

بـ"كوفيد- 19 و4.634 حالة وفاة (وسجلت الهند، التي لديها عدد سكان مماثل، 4.8 مليون إصابة و80.026 حالة وفاة؛ وتفقد الهند أرواحًا كل أسبوع أكثر من إجمالي الوفيات في الصين).

في الأثناء، عانت الولايات المتحدة من 198.680 حالة وفاة و6.7 مليون إصابة بالمرض. وبالأرقام المطلقة، تبلغ الوفيات في الولايات المتحدة حوالي 43 ضعف مثيلاتها في الصين وعدد الحالات أعلى بحوالي 79 ضعفًا.

لقد ترددت حكومة الولايات المتحدة، على عكس الحكومة في الصين، في ترتيب إجراءات إغلاق مناسبة وفي فحص السكان. وهذا هو السبب في أن معدل الوفيات في الولايات المتحدة، من حيث نصيب الفرد، أعلى بحوالي 186 مرة من نظيره في الصين، والإصابات أعلى بنحو 343 مرة.

ليست محاولة ترامب العنصرية إلقاء اللوم على الصين سوى انحراف صرف. فقد احتوت الصين الفيروس في حين فشلت الولايات المتحدة تمامًا في القيام بذلك. والعدد الهائل للقتلى الأميركيين "صُنع في واشنطن" وليس "صنع في الصين".

قياس الاقتصاد

في الربع الأول من العام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 6.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. وبسبب القضاء السريع على الانتشار المحلي للفيروس، كان الانتعاش الاقتصادي في الصين سريعًا. بحلول الربع الثاني، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 3.2 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون الصين هي الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي يشهد نموًا إيجابيًا.

كيف انتعش الاقتصاد الصيني وارتد عائداً بهذه السرعة؟ الجواب واضح: الطابع الاشتراكي للاقتصاد. بحلول تموز (يوليو)، كان الاستثمار الحكومي في الصين أعلى بنسبة 3.8 في المائة من مستواه قبل عام، بينما ما يزال الاستثمار الخاص أقل بنسبة 5.7 في المائة مما كان عليه في العام 2019. وقد استخدمت الصين قطاعها الحكومي القوي لإخراج نفسها من الركود. وهذا يوضح الكفاءة الكلية لقطاع الدولة.

في منتصف شهر آب (أغسطس)، نشرت المجلة النظرية

للحزب الشيوعي الصيني، كيوشي، Qiushi "البحث عن الحقيقة" خطابًا لشي جين بينغ، والذي قال فيه: "لا يمكن أن يكون أساس الاقتصاد السياسي الصيني سوى اقتصاد سياسي ماركسي، ولا يمكن أن يكون قائمًا على نظريات اقتصادية أخرى". والمبادئ الرئيسية لذلك هي "التفكير التنموي المتركز على الناس". كان هذا هو أساس استجابة الحكومة الصينية للوباء والاقتصاد في سياقها.

في الأثناء، أوضح ترامب أن إدارته لن تنفذ أي شيء يقترب من إغلاق على المستوى الوطني؛ يبدو أن أولويته كانت حماية الاقتصاد على حساب حياة الأميركيين. وفي وقت مبكر من شهر آذار (مارس)، عندما لم يكن هناك أي مؤشر على إمكانية السيطرة على الوباء في الولايات المتحدة، أعلن ترامب: "ستفتح أميركا مجددًا وقريبًا أبوابها للعمل -قريبًا جدًا".

كارثة في الولايات المتحدة

أدت السياسات المفتقرة إلى الفعالية في الولايات المتحدة إلى معدلات إصابة متسارعة بـ"كوفيد- 19. ولم تؤخذ البروتوكولات الأساسية -الأقنعة، ومعقم اليدين- على محمل الجد. وكان التأثير على الاقتصاد الأميركي كارثيًا.

أوضحت الولايات المتحدة أنها لن تتبع أي شيء يقترب من نهج يركز على الناس. وكان تركيز ترامب كله على إبقاء الاقتصاد مفتوحًا، إلى حد كبير لأنه ما يزال يرى أن فوزه في الانتخابات سيأتي عن طريق محفظة النقود بينما يتم تجاهل التكلفة البشرية لهذه السياسة. وقد شهدت الولايات المتحدة نصف إغلاق فقط، وقليل من الاختبارات وتتبع جهات الاتصال.

نتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني بنسبة 9.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. ولا يوجد ما يشير إلى تحسن قوي. ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل الانكماش الاقتصادي الأميركي سيكون حوالي 6.6 في المائة لهذا العام. ويكتب صندوق النقد الدولي أن "الخطر المقبل هو أنه سيتعين على نسبة كبيرة من سكان الولايات المتحدة التعامل مع تدهور مهم في مستويات المعيشة ومصاعب اقتصادية كبيرة لسنوات عدة مقبلة". وسوف تكون لهذا الاضطراب تداعيات طويلة المدى. وقد وصّف صندوق النقد الدولي هذه المشكلات بوضوح:

"منع تراكم رأس المال البشري، أو تقويض مشاركة القوى العاملة، أو المساهمة في الاضطرابات الاجتماعية". وهذا بالضبط عكس السيناريو الذي يتكشف في الصين.

يبدو الأمر كما لو أننا نعيش على كوكبين. على أحدهما، ثمة الغضب من النفاق فيما قاله ترامب لوودوارد، والغضب من انهيار كل من النظام الصحي والاقتصاد -مع صعوبة الطريق في الأمام نحو إعادة البناء أيضًا. وعلى الكوكب الآخر، تم كسر سلسلة العدوى، على الرغم من أن الحكومة الصينية ما تزال يقظة ومستعدة للتضحية بالنمو الاقتصادي قصير الأجل من أجل إنقاذ حياة مواطنيها.

هجوم ترامب على الصين، وتهديداته بفك الارتباط بين الولايات المتحدة والصين، وضوضاؤه العنصرية بشأن "الفيروس الصيني" -كل هذا كان هديراً صاخباً مصممًا كجزء من حرب إعلامية لنزع الشرعية عن الصين. وفي غضون ذلك، ركز شي جين بينغ على "الجريان المزدوج"، والذي يعني التدابير المحلية لرفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر، والتركيز على مبادرة الحزام والطريق؛ وكلاهما سيقلل من اعتماد الصين على الولايات المتحدة.

الآن، قد يبدأ الكوكبان بالانجراف بعيداً عن بعضهما بعضا؛ أحدهما في اتجاه المستقبل، والآخر خارج عن نطاق السيطرة.

* جون روس: كبير زملاء معهد تشونغ يانغ للدراسات المالية بجامعة رينمين الصينية. شغل سابقًا منصب مدير السياسة الاقتصادية لرئيس بلدية لندن.

* فيجاي براشاد مؤرخ ومحرر وصحفي هندي. زميل كتابة ومراسل رئيسي في "غلوبتروتر" وهو مشروع تابع لمعهد الإعلام المستقل. رئيس تحرير LeftWord Books ومدير Tricontinental: Institute for Social Research. وهو زميل أول غير مقيم في معهد تشونغ يانغ للدراسات المالية بجامعة رينمين الصينية. كتب أكثر من 20 كتابًا، منها "الأمم الأكثر فقراً"، و"الأمم الأكثر ظُلمة".■

نقل عن بوابة الغد الاردنية
ترجمة: علاء الدين أبو زينة

نشر هذا المقال تحت عنوان: The Difference Between the U.S. and China's Response to COVID-19 s Staggering

الدخول الجامعي الجديد بين الجائحة والقرارات الإنفرادية، أي تصدي ممكن من طرف الحركة الطلابية؟

سهيل بادي

تنويه: نعيد نشر هذا المقال للرفيق سهيل بادي الذي نشر بالعدد السابق ووقع سهوا باسم أنس أدويب لذا نعتذر للرفيق وللقراء عن هذا السهو.

عند الحديث عن واقع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بالمغرب بصفة خاصة، وجب من الضرورة التحدث عن توالي الأزمات التي تتخبط فيها الجامعة المغربية، إثر توالي المخططات التي تفرضها الإمبرياليات الغربية عبر أدواتها ومنظماتها (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المخطط الإستعجالي، المخطط الرباعي، وقانون الإطار 51.17 المؤطر للرؤية الإستراتيجية 2015-2030...) التي تسعى في جوهرها إلى إقبار التعليم عبر خوصصته، مؤطرة للمضامين بشعارات رنانة لا وجود لها على أرض الواقع، وإنما هي حبر على ورق، إلا أن المسار الإصلاحي لقطاع التعليم الذي نهجته الدولة لم يغطي نسبة الطلبة الجدد الحاصلين على البكالوريا حيث نسجل ارتفاع نسبة الاكتظاظ كأكبر مشكل يعاني منه الطلبة،حيث لا يتوفرون على مقاعد للتحصيل العلمي، ناهيك عن جملة من المشاكل الأخرى مثل مشكل الأحياء الجامعية، والتغطية الصحية وغياب تعميم المنحة رغم هزالتها وتردي خدمات التغذية، وكذلك إقرار شروط الانتقاء في بعض الشعب، مع الإقصاء الممنهج لأصحاب شهادة البكالوريا ما دون 2018 ....الخ

كل هذه المقدمة تعكس واقع التعليم العالي بالمغرب وهي السمة البارزة التي يتميز به كل دخول جامعي، بهدف التسريع في خوصصته بشكل عام، وتشجيع التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي بمنحه إمتيازات كثيرة،و كذلك التشجيع على ولوج التكوين المهني من أجل خلق يد عاملة تقنية كثيرة ورخيصة، مجمل هذه الخيارات الطبقية للدولة في قطاع التعليم، هو لغاية أسمى وهي ضرب الجامعة العمومية لأدوارها الريادية في خلق الكوادر والمثقفين الحاملين للفكر النقدي والمتشبعين بالفكر الشعبي.

أما بخصوص الوضع الجامعي الحالي فلا زالت الجامعات المغربية تحت وطئة متابعات امتحانات السنة الماضية بسبب الجائحة التي عصفت بمختلف القطاعات التي أزالت شعار المغرب الجديد وأوضحت هشاشتها وعدم قدرتها على مواكبة الأزمة، ولا يخرج هذا الموسم الحالي عن إطار المواسم الماضية، بل إستفحل الوضع وأصبح أكثر كارثية من خلال التصريحات الغريبة والمضللة التي تصدر من طرف وزير التعليم المكلف بالقطاع، البعيدة كل البعد عن الواقع الموضوعي للجامعة، التي تدل على غياب أي رؤية إستراتيجية لتدبير القطاع في ظل الظروف التي يمر بها المغرب والعالم بأسره.

في المقابل تعرف الحركة الطلابية تشتتا وضعفا في غياب المعبر عن إرادة الجماهير الطلابية وممثلها الوحيد والأوحد " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" الكفيل بتحصين المكتسبات الطلابية، وكذلك التصدي للمخططات الطبقية التي يقوم النظام القائم بتنزيلها على كاهل الطلاب، رغم هذا الوضع فلم تقف الجماهير الطلابية وفصائلها الطلابية مكتوفة الأيدي، بل ناضلت وفجرت معارك طلابية ولكنها لم تكن قوية لتحصين المكاسب، لأن فضاء الجامعة أصبح مجالا فصائليا بامتياز،و حلقة ضيقة مما أدى إلا بروز ممارسات فوضوية لا تمت بصلة للجسم الطلابي الديمقراطي الوحدوي، عبر زرع بذرة العنف والتي لم تسلم منه كل فصائل التوجه الديمقراطي.

إن الموسم الجامعي الحالي، ليس كباقي المواسم الجامعية، فإنه يتميز بانتصار للحركة الطلابية وفصائلها المناضلة في استرجاع المقر المركزي للنقابة، مما يستدعي توحيد وتنظيم ممارستها داخل الجامعة المغربية، وكذلك انخراطها في معارك الجماهير الشعبية بقوة، عبر الدعاية ضد قانون الإطار51.17 ومختلف المخططات الطبقية التي تضرب في مجانية التعليم من أجل التهيئة لمعركة وطنية طلابية لإنقاذ أبناء الجماهير المسحوقة من نير الباطرونا وأصحاب رؤوس الأموال، الذين لا هم لهم سوى الربح.

إن حجم المهام المنوطة بالحركة الطلابية، ليس بالأمر السهل ولا المستحيل إنما يحتاج لرغبة سياسية قوية في التغيير الحقيقي عبر تغليب مصلحة الجماهير الطلابية على المصالح الفردية، وأهم مدخل لتجاوز المشكلات التي تتخبط فيها الحركة الطلابية، هو حوار وطني طلابي مؤسس على برنامج واضح الأهداف، تعطى فيه الأولية لمعارك الملفات المطلبية المحلية، من أجل توحيدها في الزمان من أجل معركة وطنية وحدوية، وكذلك النضال من أجل إطلاق كافة المعتقلين السياسيين للحركة الطلابية، وكذلك محاربة العنف الرجعي، وفضح مرتكبيه والتشهير بهم.

إن حجم المهام المنوطة بالحركة الطلابية، ليس بالأمر السهل ولا المستحيل إنما يحتاج لرغبة سياسية قوية في التغيير الحقيقي عبر تغليب مصلحة الجماهير الطلابية على المصالح الفردية، وأهم مدخل لتجاوز المشكلات التي تتخبط فيها الحركة الطلابية، هو حوار وطني طلابي مؤسس على برنامج واضح الأهداف، تعطى فيه الأولية لمعارك الملفات المطلبية المحلية، من أجل توحيدها في الزمان من أجل معركة وطنية وحدوية، وكذلك النضال من أجل إطلاق كافة المعتقلين السياسيين للحركة الطلابية، وكذلك محاربة العنف الرجعي، وفضح مرتكبيه والتشهير بهم.

كل هذه الأمور تسهل عملية إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر عقد مؤتمره الاستثنائي، لنقل الجامعة المغربية للموقع السليم، مناصرة ومدافعة عن عموم الطبقات الشعبية وعموم الكداح في حلبة الصراع ضد النظام القائم وكتلته السائدة حتى لا يستمر نزيف الاضطهاد والعبودية.■

حوار مع بشرى علي، رئيسة "رابطة جين النسائية JIN" من روجفا بشمال سوريا

في اطار انفتاح صفحة المرأة المناضلة على مناضلات من خارج منطقتنا المغاربية ، ارتأينا اليوم ان نربط اتصالا مع مناضلات من "روجافا" او" باشور" لنطلع على تجاربهن واشكال مقاومتهن ضد الاستغلال الاضطهاد الجنسي وتكالب الامبريالية والصهيونية العالمية وعملائها الرجعيين على المنطقة ، وفي هذا الصدد استدعينا الرفيقة "بشرى على" لنطرح عليها سؤالا اوليا لتعريف قراء الجريدة بها

السؤال الأول متعلق فقط بتقديم نفسك وجمعيتك او تنظيمك و مجال اشتغالك

اسمي بشرى علي، وأنا رئيسة "رابطة جين النسائية JÎN"، من مواليد مدينة عفرين السورية المحتلة تركياً منذ آذار 2018. وأنا خريجة كلية الهندسة المدنية من جامعة حلب. عملتُ في مجال الإعلام سنين طويلة قبل أن أتفرغ للعمل النسائي منذ حوالي 15 سنة، سواء في روجافا (شمال شرق سوريا) أو في باشور (شمال العراق)، وأخيراً حطّ بي رحالُ العمل النسائي في العاصمة اللبنانية بيروت، حيث مركز رابطتنا جين.

وكلمة جين مفردةٌ كردية، وتعني الحياة والمرأة في آنٍ. وهي في اللغة العربية مفردُ كلمةِ الجينات (المورّثات)، وتعني الأصل. هكذا، تتناغم المعاني العربية والكردية لكلمة "جين" لتدلّ على أن المرأة هي الحياة والأصل، أو أنها أصل الحياة...

ورابطة جين جمعية نسائية غير حكومية، تهدف إلى تمكين وتوعية المرأة، وإلى تعزيز التشبيك النسائي بهدف التأسيس لتحالف نسائي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورابطتنا تؤمن بالحوار البنّاء وبالعمل المشترك العابر للحدود والقوميات ولكل ما يشتت أو يهدر طاقات المرأة ونضالاتها الجسيمة.

2 - باستثناء ما نعرفه نحن في المغرب عن تجربة النساء الفلسطينيات كمقاتلات الى جانب رفاقهاI ضد العدو الصهيوني ، لدينا النزر القليل عن تجربة نساء "روجافا" في المجال العسكري والأمني ،

هلا تفضلت بتقديم نماذج واحداث عن انضمام النساء الكرديات السوريات للقتال من صفوف حزب العمال الكردستاني خصوصا بعد تنظيم الدولة الإسلامية

أما فيما يتعلق بتجربة المرأة في روجافا/شمال شرق سوريا، فيمكنني القول، وبتواضع، أنها تجربة فريدة وغير مسبوقة. لكنه من الضروري القول أنها تجربة أتت خلاصةً للنضالات النسائية عبر التاريخ عموماً، وللنضالات التحررية الوطنية في التاريخ الحديث خصوصاً. وما يميز هذه التجربة عن غيرها، هو دراستها المعمقة للحركات النسائية في العالم والمنطقة، واستخلاص الدروس من نقاط الخلل فيها، والإفادة من إرثها النضالي العريق، وتطويره وتكييفه حسب خصوصيات وخصائص واقع المرأة الكردية.

فمن أهم ما أضافته هذه التجربة في روجافا، هو تشكيل المرأة لتنظيماتها الخاصة وشبه المستقلة، حتى قبل اندلاع ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، والتي أفضّل تسميتها بثورات "ربيع الشعوب"، أي في أصعب المراحل التي مرّ بها الشعب الكردي في سوريا تحت ظل حزب البعث العربي الشوفيني. فاعتُقِلت الكثير من الناشطات الكرديات فقط لأنهنّ أردن نفض الغبار عن أنفسهنّ وأن يصقلن وعيهنّ وإرادتهنّ، ولأنهنّ تشبثن بأبسط حقوقهنّ في التعبير عن ثقافتهنّ أو هويتهنّ.

ولذلك كانت المرأة الكردية جاهزةً تماماً لريادة الثورة حينما انقلبت الموازين ووصلت شرارة الانتفاضات الشعبية إلى سوريا. وبذلك تمكّنت من تشكيل وحداتها القتالية شبه المستقلة "وحدات حماية المرأة YPJ" بالتوازي مع تشكيل "وحدات حماية الشعب YPG". وأعادت هيكلة تنظيمها السياسي "اتحاد ستار" ليواكب المستجدات، وحوّلته إلى "مؤتمر ستار" الذي هو تنظيم نسائي سقفي ينظم جميع مفاصل الحياة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية والأمنية والعسكرية...

كما سنّت "قوانين المرأة" التي تمنع تعدد الزوجات أو زواج القاصرات أو المهر وغيرها من الظواهر التي تجحف المرأة وتسلبها حريتها.

ولعلّ ذروة ما وصلت إليه المرأة الكردية هو تكريسها لنظام "الرئاسة التشاركية" في جميع الخلايا والتنظيمات والمؤسسات العامة، وعلى جميع المستويات، بدءاً من كومين

الحي وصولاً إلى رئاسة الأحزاب والتنظيمات على مستوى سوريا.

وأعتقد أن كل خطوة استراتيجية من هذه الخطوات بحاجة إلى كتابة موسّعة ومنفصلة. لذا، فإني أكتفي بذكرها بخطوطها العريضة جداً.

3- قد تعد تجربتكن في منطقة "روجافا" محصنة،فريدة وملهمة ،إلا ان السؤال الذي يؤرقنا نحن النساء في قطاع النهج الديمقراطي متعلق بالضمانات الأساسية التي ترونها والتي تكفل عدم العودة للوراء خصوصا واننا نعرف ان نجاح أي ثورة مرتبطة قصرا بوجود أداة سياسية ، حزب يقودها يرسم استراتيجيتها وتكتيكها وانتن منظمات وتجمعات بمرجعيات متفاوتة إضافة الى العامل الخارجي المتمثل في التكالب والتهافت الامريكي الصهيوني وعملائهم النظام التركي التركي والرجعية العربية على المنطقة

يرجع الفضل في تنظيم المرأة الكردية لصفوفها منذ عقودٍ خلَت إلى "حزب العمال الكردستاني PKK". إذ انخرطت أعداد غفيرة من النساء الكرديات السوريات في صفوف الحزب، لإيمانهن بأهمية وضرورة وحدة الصف الكردي، فشاركن ببسالة في الحرب الشرسة ضد الجيش التركي الفاشي، واستشهدت المئات منهنّ في جبهات القتال. وشاركن بفعالية في تأسيس "حزب حرية المرأة الكردستانية PAJK"، فتعززت تجاربهنّ وصقلت مواهبهنّ طيلة سنوات النضال الشاق.

ولّما برز تنظيم داعش الإرهابي وهاجم الكُرد في روجافا، تقدمت الكثير من النساء المناضلات الكرديات السوريات في صفوف حزب العمال الكردستاني بمطالبهنّ لحماية أهلهنّ ومناطقهنّ، فكان لهنّ ذلك، بل وساندتهنّ شقيقاتهنّ وأشقاؤهنّ من الكرد من أجزاء كردستان الأخرى، وقدّمن أسمى آيات التضحية والبسالة، والتي حوّلَت المرأة الكردية إلى أيقونة، ليس وطنياً أو إقليمياً فحسب، بل وعالمياً.

فمَن منا لم يسمع بالفدائية "آرين ميركان" التي فجّرت نفسها بين مرتزقة داعش قائلةً بأعلى صوتها: "دخولكم مدينة كوباني سيكون على جثتي". فغيّر استشهادها الموازين، وقلبَها رأساً على عقب، وتحررت كوباني، واضطر التحالف الدولي لدعم الكرد في قتالهم ضد داعش. ومَن منا لم يسمع بوارشين أو آفستا خابور أو شيلان كوباني..... كلهنّ رموز وأيقونات تركن بصماتهنّ على تاريخ نضال نضال المرأة الكردية السورية. ولن تكفي مجلداتٌ لذكر الكثير من الرموز الفدائية النسائية من أمثالهنّ.

ولعل من أهم الضمانات الأساسية هي هذه الخطوات الاستراتيجية المذكورة، كي لا تعود المرأة الكردية إلى الوراء. ومن جهة أخرى، بل والأهم من ذلك، هو الرؤية التي تنطلق منها أو تعتمد عليها أو تؤمن بها الحركة الكردية التحررية المعاصرة، ألا وهي إيمانها التام بمحورية قضية المرأة، وبأنها قضية لها جذورها التاريخية والاجتماعية والسياسية والذهنية والاقتصادية والثقافية. أي قناعتها التامة بأن قضية حرية المرأة هي قضية الحياة الحرة، بل والحياة الندية الحرة، كي تكون المرأة نداً للرجل، لا قوةً احتياطية أو تابعة أو خاملة.

أجل، إن استرداد المرأة الكردية لحرياتها وحقوقها ليس بالأمر السهل، وعلى رغم كل هذه المحطات الاستراتيجية، إلا إن تكالب القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية، وفي مقدمتها الدولة التركية الفاشية ما يزال قائماً للحد من كل هذه المنجزات والمكتسبات، بل ولنسفها إن أمكن، حتى لا يتم تعميمها أو الإفادة منها، سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولهذا نجد حملات التعتيم والتشويه والتزوير قائمةً على قدم وساق في هذا الخصوص.

وهذا ما يؤكد قناعتنا بأن النضال النسائي لا يمكن أن يتكلل بالنجاح، ما لم يتم التشبيك بين جميع الحركات النسائية الفاعلة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعدو النساء واحد، ألا وهو النظام الرأسمالي العالمي الذي ينتهل قوته من الذهنية الذكورية السلطوية، ويترجمها إلى مؤسسات حربية ربحية ووحشية شنيعة. لذا، لا مجال أمامنا سوى أن نتضافر ونكرس العمل المشترك بيننا نحن النساء، وأن نترجم ذلك إلى كيانات نسائية إقليمية متكافلة، تضمن صبّ جميع نضالاتنا في بوتقة واحدة تهدف إلى الصمود في وجه هذا النظام الرأسمالي/الإمبريالي العالمي، وتحقق هدفها النبيل هذا بالتضامن والتعاون والتضافر النسائي الإقليمي، بل والدولي.

ولعل الإفادة من هذه التجربة عن كثب أكبر ستكون البداية لكسر الحواجز أو الجدران التي يبنيها النظام العالمي بيننا، وستكون منطلقاً لوحدتنا.■

أحرارنحن

ظبية خميس *

أنت لست أكثر
وأنا لست أقل
تذكر ذلك
حين تحكمنى
وحين تصادر أموالى
وحين تعتقل حريتى
وحين تعيث فسادا فى شؤونى
أنت لست أكثر
وأنا لست أقل
لست اللاعب الوحيد
ولا المنتصر ذو الرأى السديد
لا تملك الأرض
ولا تملكنى
يخرج الناس من كهوف خوفهم
من محابس الصمت
من كبت السلطات
من دفاتر المخبرين
وأجهزة تنصت الأمن
يخرج الناس على من يزور إرادتهم
وتواقيعهم
ويسرق أموالهم
ويتاجر بهم مع عدوهم
الناس ليسوا ممتلكات لتورث
من الجد إلى الحفيد مرورا
بالإبن
وأوطانهم ليست رقع شطرنج
وهم ليسوا البيادق ولا القطع التى
يلاعب بها حاكم حاكما آخر
"متى إستعبدتم الناس وقد
ولدتهم أمهاتهم أحرارا"
جئنا للأرض معا
لنزرعها ونحصدها
نعمرها ونبنيها
جئنا بقانون الحب والبقاء
لم نولد عبيدا
ولم تولدوا أسيادا
منذ حامورابى وشريعته
"والعين بالعين والسن بالسن
والبادىء أظلم"
منذ قابيل وهابيل
والغراب يعلمنا كيف نهيل التراب
على ضحايانا ونصمت
أحرار نحن أحرار
لماذا تجبروننا على تبجيلكم
والمشى خلفكم
والهتاف بافتداء حياتنا من أجل
أسمائكم؟
فى قاع التاريخ
لم نكتشف الذرة
ولا وصلنا إلى القمر
فى قاع الشعوب نحن
مرضى بالفقر والبؤس
والطغيان والجهل
والإحتلال
أوطاننا مخترقة
ونحن عاجزون
وأسماء أطفالنا فى قوائم الإرهاب
والممنوع من الدخول
وغير المرغوب فيهم
شعوبنا فقيرة
وحكامنا كلهم أغنياء
وظفتم الأديان
والطوائف
والعسكر والجيوش
والشرطة والأمن
ضدنا
وسبيتمونا بأموالنا.
سلسلتمونا بالولاء والطاعة
والخوف والصمت
والوشاية والحقد
والكبت والحياء من قول الحق
أنتم لستم أكثر
ونحن لسنا أقل!
فى دفتر الحساب
معكم حين تكونون معنا
وناقص وجودكم حين تكونون
ضدنا
سنبجل العدل والتواضع
سنفدى بأرواحنا شعوبنا
وأوطاننا
ونعزل الطغاة
ونحاكم المستبدين
ونصادر مال الظالم الحرام
حين يسرقه من أفواه شعبه
شريعة الغاب لم تعد تعجبنا
وقانون السيد المستأسد
لم يعد سار.

* ظبية خميس: كاتبة وشاعرة إماراتية تتعرض للتضييق والمنع من السفر، بسبب كتاباتها وموقفها الرفض للتطبيع.

أنا لست بخير..

ليلى ناسمي

صباح معتل
وطن محتل
شعب مختل
أنا لست بخير
ولا خير في الأفق يبشر
بهدي أو سبيل
القلب لا نبض يعلو فيه
عن نبض الغضب المشلول
المارون من أوردتي
يستسقون من تعبي
ولا يثملون
أنا لست بخير
فهذي البلاد تتغذى
بيتم أطفالها
تطرح أرواحهم أرضا حضيضا
تسرق منهم العمر
والحلم والوطن
انا لست بخير
يا رفيقي
فهذي البلاد
أتخنث مرايا الفؤاد ولم تنصف
دمع الصبية المسفوح
وهم يرددون
عاش.. عاش و يموتون ببطء رحيم

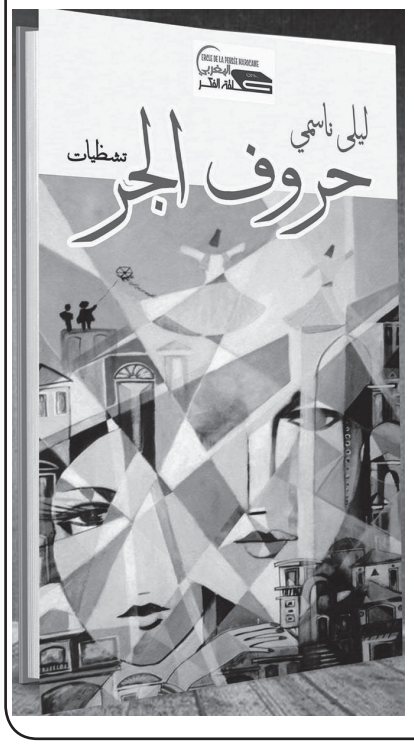

الثقافة و التغيير

أنكر الأصوات أفخمها جشعا

عبد اللطيف صودي

زرياب هو الطائر الاسود الجميل الصوت كما ورد في رواية زرياب لمقبول العلوي دار الساقي. اغداق المال في ظل الوباء على فنانين اثار سخط اوساط متعددة باعتبار أن هناك فئات اولى بالمنحة خاصة اصحاب الرميد وفىات عريضة في المجتمع من احياء فقيرة وفقراء البادية .وحجة اخرى تدعيها الاصوات المحتجة بأن هؤلاء الفنانين لم يقدموا اعمالا فنية تذكر وهي اقرب الى الاسفاف والابتذال.

وبالعودة لتاريخ الغناء والفن بصفة عامة فنجد فنانين ابدعوا واطربوا الأجيال في صمت ومنهم من ذاق الفقر المدقع ومن داقت به الدنيا على سعتها .فاين هؤلا ء من عيطات بوشعيب البيضاوي والاغاني الجميلة للحسين السلاوي وخفة الأغنية ومرحها عند حميد الزهير واوتار رويشة الحزينة .وصيحات حادة وعكي .و ونعيمة سميح وهي تناجي جرحها.

ناهيك عن فنانين بسطاء ادخلوا البهجة في اسواق على الناس كخليفة بكمانه .اين هؤلاء من فكاهة الكريمي الذي صنع الضحك على محيا تعساء هامش القرية. ولماذا حوصرت فكاهة بزيز .هل بلغوا شأنا امام عيطات ذلك الشيخ الشامخ ولد قدور وهويطوف على أولياء وسادة العلوة .وكثير هم كالدعباجي وفاطنة بنت الحسين.وعلي وعلي والحطاب ببرشيد.

ابحثوا عن الفنانين في اسواق البادية .وفي حانات السكارى .وعند شحادين في الحافلات والناقلات .استمعوا لاصوات المرتلين في الزوايا .انصتوا جيدا لصيحات فتيات في الجبال وهن يبحثن عن الماء والكلأ.تمعنوا لكلمات النائحات في البوادي يرثين مناقب الراحل.استمعوا الى كلمات والحان مناصري الأندية من شبيبة الميادين .واغاني السجناء والسجينات.

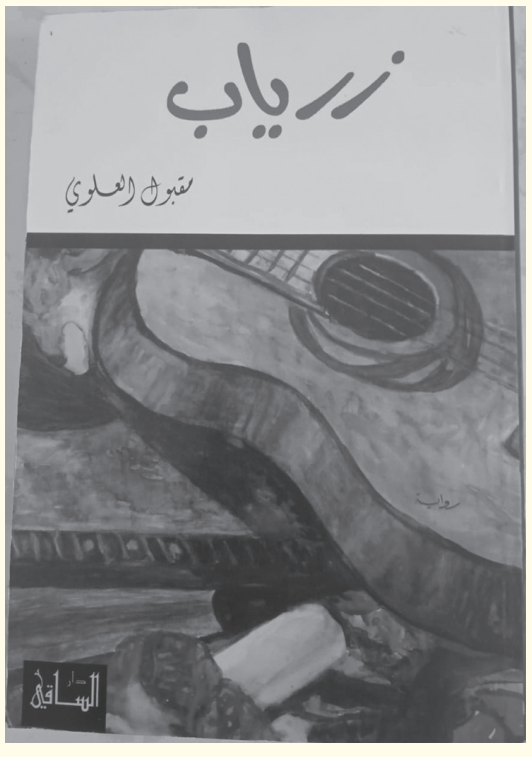

ضيف هذا العدد هو الأستاذ الجامعي عبد العزيز مسعودي، الناشط الحقوقي عضو جمعية "ترانسبارانسي" المغرب، إطار بوزارة المالية، نحاوره حول الوضع الجيوستراتيجي على الصعيد العالمي، وتطور التكتلات والصراع على المواقع، في زمان تعرف الإنسانية تحديات متجددة أبرزها في الفترة الراهنة جائحة covid19، والتغيرات المناخية اضافة طبعا للحروب والصراعات المسلحة الناتجة عن الطموحات الهيمنية للقوى الامبريالية والتدحلات في العديد من المناطق وتسعير الصراعات العرقية والطائفية ....

1 – ما هي في رأيكم الكتل الرئيسية التي تؤثر حاليًا على الجيوستراتيجية على الصعيد العالمي؟

سيطرت ثلاث كتل كبيرة بشكل رئيسي على النصف الثاني من القرن العشرين: الكتلة الغربية أو الكتلة الرأسمالية، المعروفة باسم "العالم الحر"، والتي، في الواقع، هيمنت واضطهدت، بشكل مباشر أو غير مباشر، جزءًا كبيرًا من شعوب العالم. وتم استبدال أشكال الهيمنة الكلاسيكية، خاصة الاحتلال الاستعماري المباشر، بدعم الأنظمة العميلة، المشكلة غالبًا من الديكتاتوريات العسكرية أو الأنظمة الاستبدادية التي تضمن الوضع القائم للمصالح الإمبريالية ؛ الكتلة الثانية، التي ولدت مع الثورة السوفيتية في عام 1917، والتي ستشهد تراجعًا مع تطور ما يسمى بالأنظمة البيروقراطية المسماة اشتراكية، والتي هي في الواقع غير مترسخة وغير متأصلة في التشكيلات الاجتماعية المفترض أن تتطور نحو الاشتراكية ؛ وأخيرًا، وُلدت الكتلة الثالثة أساسا من حركة مقاومة الاستعمار، التي عززتها الثورة الشعبية في الصين، وعلى الأخص مع مؤتمر باندونج (Conférence de Bandoeng) في عام 1955. هذه الكتلة، التي يشار إليها غالبًا باسم العالم الثالث، هي كتلة غير متجانسة للغاية، وكانت في الواقع ممزقة بين الكتلتين الأولى والثانية، وشكلت أرض مواجهة خلال "الحرب الباردة". مع انهيار الكتلة السوفيتية، في أعقاب فشل الاشتراكية البيروقراطية، المصممة على "النموذج الستاليني"، كان البديل العالمي في بداية ظهوره وتطوره مع صعود الحركات المناهضة للعولمة خلال التسعينيات. وقد تم إجهاض تلك الولادة، بل وخنقها، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي شكلت ذريعة للدول، على المستوى العالمي، للتشكيك في تقدم الحركات الاجتماعية وحركات الدفاع عن حقوق الإنسان.

على الصعيد الاقتصادي، ساهم ظهور قطب جديد، على المستوى الدولي، والذي يسمى اختصارا "البريكس"(BRICS) (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) في توازن جديد في العلاقات الدولية، من خلال فرملة التطور في اتجاه أحادية القطبية تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية (EUA).

ومع ذلك، فإن الفشل في تحويل صناعات الأسلحة إلى قطاعات صناعية أخرى، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد خلق الحاجة إلى إشعال فتيل صراعات جديدة في العالم. وكان "الإرهاب" الحجة الرئيسية للتبرير من أجل الحفاظ على الشعور بانعدام الأمن والخطر، ولتبرير استمرار تصنيع الأسلحة وبيعها للدول الاستبدادية أو الدكتاتورية. كان هذا هو الحال بشكل خاص في الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط، حيث تطارد الأنظمة الرجعية الخاضعة للإمبريالية الأمريكية والمتحالفة مع الصهيونية كابوس ثورة شعبية محتملة وظهور نموذج سياسي جديد، قد يكون بمثابة إعلان عن نهاية تلك الأنظمة. وهذا ما يفسر توظيف النظام العراقي في الحرب ضد إيران في ثمانينيات القرن الماضي، وبعد ذلك الانهيار الذي عرفته المنطقة في كل من سوريا واليمن وليبيا. وهذا ما يفسر حاليا الدعم العلني لهذه الأنظمة الرجعية للكيان الصهيوني.

أدى التدهور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي وعودة ظهور الأنظمة الشعبوية اليمينية إلى خلق بيئة غير مواتية لشعوب جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث تعمل الأنظمة الاستبدادية على تعزيز وجودها وقمع الاحتجاجات الاجتماعية.

2 – ما هي في نظركم الأسباب الحقيقية والعميقة وراء الخلافات والاتفاقات بين الكتل المختلفة؟

ج: من الصعب الحديث اليوم عن الكتل. ربما يكون من الأصح الحديث عن التحالفات غير المستقرة، عن عالم "متعدد الأقطاب" الذي يعوض "الثنائية القطبية" السابقة. إن استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا من خلال الناتو (OTAN)باتت حقيقة. لكنها تصبح باهظة الثمن. إن هذه الهيمنة تتعزز داخل أوروبا بسبب عودة ظهور الحركات الشعبوية القومية اليمينية المتطرفة. وتعمل أوروبا على تصدير أنشطتها الصناعية التقليدية، المبنية على أساس الأعداد الهائلة لليد العاملة. كما تؤدي العولمة الرأسمالية إلى انخفاض الأجور، وبالتالي خسارة المكاسب الاجتماعية المنتزعة تاريخياً في أوروبا. وتسمح ظروف استغلال القوى العاملة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بتحقيق معدلات ربح أعلى.

من جهة أخرى تحاول روسيا جاهدة، تقوية مواقعها، خاصة في أوروبا الشرقية حيث تم إضعافها. كما أنها تضع نفسها في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، مع تحالفات تكتيكية، ولا سيما مع إيران. وقد ساعد وجودها العسكري في منع سقوط نظام الأسد في سوريا. وفي الآونة الأخيرة، تورطت في جنوب البحر الأبيض المتوسط، في "المستنقع الليبي".

حققت الصين من جهتها، على مدى الأربعين عامًا الماضية، نموًا اقتصاديًا كبيرًا بشكل أساسي، مع معدلات نمو وضعتها باستمرار في أعقاب الولايات المتحدة الأمريكية. وتميز الاختيار الاستراتيجي للصين، هذه القوة العالمية الجديدة، بالمزج بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط، وتعتبرها الولايات المتحدة تهديدًا لها. وهذا ما يفسر "الحرب التجارية" بين البلدين التي اتسمت بها الفترة التي سبقت الجائحة العالمية الحالية. اختارت الصين أيضًا إفريقيا لضمان إمدادها بالمواد الخام، وضمان توسعها والمساهمة في ظهور توازن جيوستراتيجي جديد، في مساحة كانت في ما مضى مخصصة للقوى الاستعمارية الأوروبية السابقة.

3 - في اعتقادكم هل يمكن توقع اشتباكات عسكرية بين الكتل؟

ج: لقد بدأ الصدام ينكشف بالفعل بين الولايات المتحدة والصين، في المجال الاقتصادي والتجاري. وبدأت في الواقع الاشتباكات العسكرية بالفعل، خاصة في الشرق الأوسط. كما أن تجارة الأسلحة تزدهر. فخلال الفترة 2018–2014، كانت أكبر خمس دول مصدرة للأسلحة هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين، بحيث استحوذت هذه البلدان لوحدها على 75٪ من مجموع عائدات مبيعات الأسلحة عبر العالم. فرنسا هي ثالث أكبر مصدر للأسلحة في العالم. قدرت مبيعات أفضل 100 صانع أسلحة بـ 398.2 مليار دولار في عام 2017.

من ناحية أخرى، ليس للعنف فقط جانبه العسكري. فحرمان الشعوب من مواردها الطبيعية، والمديونية، والحرمان من الحقوق الأساسية، ولا سيما الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية، وخوصصة الموارد الأساسية مثل المياه، وتدمير البيئات الطبيعة مثل الغابات (...) تشكل كلها ذلك العنف المنهجي المتأصل في الرأسمالية العالمية ومصدرا من مصادر معاناة الشعوب المضطهدة.

بالإضافة إلى ذلك، تحدث معظم الاشتباكات العسكرية بعيدًا عن القوى الكبرى المزود الرئيسي بالأسلحة، وتسمح بالتدخل العسكري أو تبرره مع الأمم المتحدة أو بدونها. هذه الهيأة الأممية التي تعاني اليوم من أزمة عميقة، إما أن يتم توظيفها أو ببساطة رفضها أو مقاطعتها من قبل القوى العظمى. كما هو الحال على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي انسحبت من اليونسكو واتفاقية باريس بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري، وتهدد حاليا بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية.

4 – هل يمكن حسب تقديركم لطبيعة النزاعات أن تؤدي إلى حرب عالمية جديدة؟

ج: إن النظام العالمي الحالي، أو بالأحرى الفوضى العالمية، تحكمه بشكل رئيسي موازين القوى. إن انهيار الاشتراكية البيروقراطية في الثمانينيات قد مهد الطريق لتوسع الرأسمالية حول العالم. إن الأمر يتعلق بعولمة ليبرالية، يسيطر عليها رأس المال المالي، ويحكمها بالضرورة توازن غير مستقر. فالقوى العظمى تفعل كل ما بوسعها للحفاظ على احتكار الأسلحة النووية. ولا يمكن للرأسمالية العالمية بطبيعتها، بما تحتويه من تناقضات، إلا أن تؤدي إلى صراعات جديدة، لأنها نظام قائم على التباري والمنافسة والسيطرة والسحق، وحتى القضاء على الضعيف من قبل القوي. الرأسمالية هي "الداروينية الاقتصادية". تسجن الرأسمالية العالمية الناس في "الأمم" أو "الدول" وتحرضهم ضد بعضهم البعض. وعندما تهدد بشكل خطير، فإنها تستدعي القوى الأكثر رجعية، وتولد أيديولوجيات عنصرية يمينية متطرفة.

علاوة على ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين هو أيضًا ذو طبيعة بيئية. ليس للرأسمالية حل لهذا التحدي، لأنها تقوم على مبدأ تسليع كل ما هو موجود، بما في ذلك الموارد الحيوية مثل المياه. ولمواجهتها، يجب على الحركات التقدمية في العالم أن تطور أساليبها وتبتكر أساليب جديدة في النضال والقيام بأنشطة عابرة للحدود. ويمكن في هذا الصدد لتقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة أن تساهم في ابتكار أساليب النضال وتجاوز الحدود الجغرافية للدول. إن الدفاع عن الطبيعة هو جبهة أمامية للنضال لا ينبغي إهمالها. هذه الجبهة هي التي يمكن أن تدفع الحركات السياسية والاجتماعية لليسار الراديكالي قدر الإمكان، وخاصة الشباب، في جميع البلدان إلى بلورة بدائل تعبوية وقابلة للتحقق على أرض الواقع، من خلال الاستفادة من التجارب الإنسانية والاشتراكية التي عاشتها في جميع أنحاء العالم من قبل، الأجيال السابقة من الثوار. ليس للناس مستقبل في الرأسمالية. إن البديل الاشتراكي ذي البعد الإنساني هو الوحيد الذي يمنع البشرية من السقوط مرة أخرى في البربرية.

الرباط في 30 شتنبر 2020

الحزب الشيوعي اللبناني يعبر عن رفضه لمفاوضات ترسيم الحدود ويحذر من الوقوع في فخّ التطبيع

عبر المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني عن رفضه للاتفاق – الإطار حول "ترسيم الحدود " الذي أعلن عنه يوم فاتح أكتوبر 2020 وأعلن في بيان له ضادر يوم 2 أكتوبر عن:

أولاً: نحن ممن لا يعترف بإسرائيل، فكيف له أن يعترف بحدود له معها، برّية كانت أم بحرية، فهي كيان صهيوني مغتصب لأرض فلسطين ومحتل لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشرقي من بلدة الغجر اللبنانية وللجولان السوري، وبالتالي فحدود لبنان الجنوبية كانت وستبقى مع فلسطين المحتلة، واستخدام مصطلح "اسرائيل" بدلاً من العدو الصهيوني في نص الاتفاق مصطلح تطبيعي وأمر مرفوض بالمطلق.

ثانياً : يشكل اتفاق – الإطار هذا خضوعاً مكشوفاً للبنان أمام العقوبات والضغوطات الأميركية السياسية والاقتصادية والمالية، لفرض تنفيذ صفقة القرن بشقها اللبناني، اذ أصبح الأميركي بين ليلة وضحاها، وسيطاً في مفاوضات ترسيم الحدود وهو الحليف الداعم للكيان الصهيوني ولا يهمه سوى حمايته ونهب ثروتنا النفطية ؟

ثالثاً: نحن لا نرى مبرراً للتفاوض على ترسيم الحدود البرية والبحرية – فهي المحكومة باتفاق الهدنة منذ عام 1949 – فلبنان يعيش حالة انهيار شاملة، وهو لا يمكنه أصلاً أن يفاوض في هكذا حال وبوجود المفاوض الاميركي والصهيوني والدولي على الطاولة، وبالتالي، إعلان هذا الاتفاق وبدء التفاوض حوله في هذا الوقت بالذات سيعرّضه لخطر تقديم المزيد من التنازلات، التي لم يقدمها حتى في اتفاق الهدنة الذي جرى بحضور الوسيط الدولي فقط. إن ثروة لبنان النفطية هي لشعبه وتنميته، وليست بديلاً عن استرجاع الأموال المنهوبة والمهرّبة للخارج من قبل المنظومة السلطوية الفاسدة، التي تسعى اليوم للتفريط بالثروة النفطية وتقاسمها مع رعاتها الدوليين بحجة سد الديون التي نهبتها.

رابعاً: إن الشعب اللبناني، الذي رفض المفاوضات واختار المقاومة طريقه الوحيد للتحرير، يجري سوقه اليوم مجدّداً إلى التسليم بواقع التفاوض وما يعنيه من اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني المحتلّ، محذرين من التنازل عن السيادة الوطنيّة وعن أي جزء من ثروة لبنان المائيّة والنفطيّة. ويعي الحزب بأنّ هذا الخيار ما هو إلّا شكل للتغطية على قبول الطرف اللبناني دخول مفاوضات حدوديّة مع عدو وجودي.

وعليه، يدعو الحزب الشيوعي اللبناني السلطات اللبنانية إلى وقف هذا الاتفاق فوراً، والتمسّك بالموقف الرافض للتخلي عن أي حق لبناني في النفط والمياه الإقليمية، وعدم الوقوع في فخّ المفاوضات والسير على طريق التطبيع العلني الذي تقوم به عدد من دول المنطقة.

بيروت في 2020-10-2 المكتب السياسي

عاملات وعمال شركة "انتيرطرونيك يطالبون بالتعويض عن فقدان الشغل

نظم عاملات وعمال شركة "انتيرطرونيك" بالدار البيضاء وقفة احتجاجية، يوم السبت 3 اكتوبر 2020. ضمن الأشكال النضالية التي يخوضها المئات من ضحايا الاغلاقات والتشريد. وشارك في الوقفة الاحتجاجية التي نظمها الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء العشرات من العاملات والعمال.

وللتذكير، فإن حوالي300 عاملة وجدت نفسها مشردة بعد إغلاق الباطرون للمعمل، بدون تعويض يذكر. وقد ظهر أخيرا نفس الباطرون في وسائل الإعلام الفرنسية وهو يؤسس وحدات صناعية بفرنسا. مما يبرهن أن الرأسمالي المفترس قد هرب الملاير التي راكمها على حساب العاملات والعمال بشركة "انتيرطرونيك" بالدار البيضاء.

الجهات المختصة تورطت بشكل أو بآخر في العملية.

كل التضامن مع ضحايا الباطرونا المحمية من طرف أجهزة الدولة.

على فقير

من وحي الأحداث

الدولة تسبح في الظلام

التيتي الحبيب

حسب الرسالة الإطار لإعداد ميزانية 2021 كانت نسبة النمو في سنة 2020 هي ناقص 5% وتم تحيين هذه النسبة في العرض الذي تقدمت به الحكومة لتقديم مشروع ميزانية 2021 وأصبحت النسبة المحينة هي ناقص 5.8% والنسبة المستهدفة لسنة 2021 هي 4.8% أي أن الحكومة تعتمد على نسبة انكماش تقدر بناقص 1% .

طبعا هناك فرضيات منها التخلص من كورونا مع نهاية 2020 ثم تحقيق 70 مليون قنطار في المحاصيل الزراعية و350 دولارا للطن من غاز البروبان وصرف الدولار ب 9.7 درهما.

الحقائق الثابتة هي مخلفات سنتين متتاليتين من الجفاف، انهيار البنية والمنظومة الصحية، وانهيار قطاعات الانتاج، وارتفاع حاد في البطالة حيث انضافت حسب أرقام وزارة اللاقتصاد والمالية فقدان 589 ألف منصب شغل، وطبعا ليست هذه هي الحقيقة الكاملة.

إن الفرضيات التي اعتمدتها مسودة مشروع تقديم ميزانية 2021 فرضيات مهزوزة، لأن جائحة كوفيد 19 لا زالت قوية وقد تظهر موجات أكثر فتكا لسبب اهتراء وانهيار المنظومة الصحية، وطبعا سيكون لهذا العامل التأثير المباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي برمته وسيلزم الدولة بضرورة مراجعة قانون مالية سنة 2021 كما حصل في سنة 2020 .

اتضح من خلال عرض وزارة الاقتصاد والمالية أن الحكومة فقدت السيطرة على لوحة توجيه دفة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، واعتمدت على خطاب الوعود بتنزيل إرادة وتوجيهات الملك الذي يرغب في كذا وكذا... الحكومة تسبح في الظلام وستعتمد على طبع العملة والمزيد من الاستدانة وإغراق المغرب في المديونية. حتى لجنة النموذج التنموي البديل دخلت مرحلة سبات ولم تعد هناك الحماسة في الدفاع على أطروحات الالتقائية وخزعبلات الحكامة الجيدة والمزيد من تقديم ما تبقى من القطاع العمومي وشبه عمومي إلى الخوصصة. دخلت لجنة بن موسى مرحلة الكمون حتى تسنح الفرصة لمعاودة الهجوم على مصالح الشعب خدمة لمصالح الكتلة الطبقية السائدة.

أما آفة الفساد والريع وتبذير المال العام، فكل المؤشرات توضح أن المغرب أصبح نموذجا يحتل المراتب الأولى، وما تشكيل مجلس ضبط الكهرباء إلا عربون الإفساد المعمم من أجل إرشاء النخب والبقية تأتي.